The Impact of Dominance on the Identification of Word Structure in Arabic

Prof. Dr. Saif Aldain Alfugara
salfuqara@sharjah.ac.ae
PhD in Arabic language, University of Sharjah, College of Arts and Humanities, Department of Arabic Language.
Dr. Maryam Saeid Bialeajid
mariam1@sharjah.ac.ae
PhD in Arabic Language, University of Sharjah, College of Arts and Humanities, Department of Arabic Language

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v1i146.3977

ABSTRACT

The research examines the reasons behind the dominance of morphology level in the Arabic language. The research started defining the concept of dominance, and the position of scholars regarding it in linguistic analysis, and the manifestations of this defect in the morphology level in Arabic, besides the impact of this phenomenon on the interpretation of the word structure in Arabic to clarify its effect on plural, feminine, masculine, and diminutive, and various morphological issues.The problem of this research stemmed from the prevalence of the causes of dominance. It entails the causes of dominance, the position of scholars, and the manifestations of its prevalence in linguistic analysis, particularly in the morphology. The researcher adopted the descriptive analytical method by collecting and analyzing the causes of dominance in the linguistic lesson with the scarce number of research examining this phenomenon. The importance of this research comes in identifying this phenomenon and its impact on the language.

Keywords: Ddominance, Morphology, Morphology defect, Structure.

أثر علّة الغَلَبَة في تفسير بنية الكلمة في العربيّة

الأستاذ الدكتور سيف الدين الفقراء
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعيّة/ قسم اللغة العربيّة

د. مريم سعيد بلعجيد
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعيّة/ قسم اللغة العربيّة

(مُلَخَّصُ البَحث)

يتناول البحثُ التعليل بالغَلَبَة في المستوى الصّرفيّ في اللغة العربيّة، وقد بحثتُ فيه مفهوم علّة الغَلَبَة، وموقف العلماء منها في التّعليل اللغويّ، والفرق بينها وبين علّة التغليب، ومظاهر من هذه العلّة في تفسير بنية الكلمة في اللغة العربيّة، لبيان أثرها في تفسير الزيادة، وباب الجمع، والتأنيث والتّذكير، وبابي النّسب والتّصغير، ومسائل صرفيّة متفرّقة.

تكمن مشكلة البحث في شيوع علّة الغَلَبَة في الصّرف والنّحو مع ندرة الدراسات الحديثة التي تبيّن أبعادها في الدّرس اللغويّ، وتظهر أثرها في التّحليل اللغويّ عند علماء العربيّة، ومن هنا تأتي أهميّة الدراسة في بيان مفهوم هذه العلّة والفرق بينها وبين ظاهرة التغليب، وإبراز موقف العلماء بها، وأثرها في تفسير بنية الكلمة.

وتتمثل أسئلة البحث في تحديد معنى الغَلَبَة وفي مفهومها، وفي الفرق بينها وبين التغليب، وفي اتّكاء العلماء عليها في توجيه المسائل اللغويّة؟ وفي مظاهر استعمالها في التّحليل اللغويّ للاستعمالات اللغويّة من حيث البنية الصّرفيّة؟

كان المنهج الوصفيّ التّحليليّ هو أداة البحث من خلال جمع عينات من مواطن علّة الغَلَبَة في المستوى الصرفيّ، وتصنيفها وتحليلها للوصول إلى نتائج الدراسة في الكشف عن معنى علّة الغَلَبَة ومفهومها، والفرق بينها وبين التغليب، وبيان موقف العلماء منها وإبراز أثرها في تشكيل بنية الكلمة في الصرف العربيّ.

الكلمات الدالة: علّة الغَلَبَة، التغليب، الصّرف، العلّة الصّرفيّة، البُنية.

علّة الغَلَبَة وأثرها في تفسير بنية الكلمة في اللغة

مقدمة:

التعليل واحد من أهم مكونات الفكر النحويّ، وبرز منذ نشأة الدّرس اللغويّ عند العرب، وصنّف فيه العلماء مصنفات قديمًا وحديثًا، وخصّوه بالدراسات والبحث وأفردوا له الأبواب والفصول، وعلّة الغَلَبَة واحدة من تلك العلل التي برزت في الدّرس اللغويّ، غير أنّ اهتمام العلماء في التّصنيف فيها كان في أدنى حدوده في البحث اللغويّ تالده وطريفه، فعلى الرغم من وجود دراسات غزيرة في علّة التغليب في العربية وإفراد فصول أو أبواب لها في مصنفات العلماء، وتناثرت مسائل العلّة في أثناء المسائل اللغويّة دون تبويب إلاّ في حدود ضيّقة جداً، والبون بائنٌ بين الغَلَبَة والتغليب مفهوماً وتطبيقاً، فالأولى علّة تستند إلى القوة والشيوع وسيطرة عنصر لغويّ في البنية الصّرفيّة أو النّحويّة، والتّغليب ظاهرة لغويّة اجتماعيّة، ولكلّ منهما مسائل خاصة وضوابط تميّزها عن الأخرى.

فالتغليب ظاهرة تقوم على الترجيح بين استعمالين بينهما تناسب وعلاقة، وإيثار أحدهما على الآخر، وهي ظاهرةً لغويّةً لها أسبابها الاجتماعية واللغويّة، وقد أفرد لها بعض العلماء أبواباً في مصنفاتهم، كما فعل ابن هشام في (مغني اللبيب)، والزركشي في(البرهان في علوم القرآن)، والسيوطي في (الأشباه والنظائر)، وابن كمال باشا(ت:٩٤٠هـ) في رسالة خاصة، وممّن صنّف فيها حديثًا عبدالفتاح الحموز في كتابه(ظاهرة التغليب في العربيّة)، ١٩٩٣، ومحمود عبد العظيم في (أسلوب التّغليب في القرآن الكريم)، ١٩٩٨، وكاظم عودة في (التغليب في العربية)، وهي رسالة ماجستير بجامعة الكوفة، لعام ٢٠٠٣، وأمين الستيتي في(التّغليب في اللغة العربيّة وأثره في تفسير القرآن الكريم)، ٢٠٠٧، ومن هذه الدراسات (التّغليب في القرآن الكريم) لعبدالوهاب حسن حمد، عمّان، ٢٠١١، و(نظرات أسلوبية للتغليب في الخطاب القرآني) لعقيد العزاوي، ٢٠١١، و(رسالة في التّغليب)، لياسين زين الدين، ٢٠١٤.

وزيادة على ذلك يوجد بحوث عدة مختصّة عن ظاهرة التّغليب، اكتفت بدراسة ظاهرة التّغليب ومظاهرها في اللغة وفي توجيه الاستعمالات القرآنيّة وبعض الاستعمالات الشعريّة، ومن هذه الدّراسات: ظاهرة التّغليب في اللسان العربي ومواقعها في القرآن الكريم، للسيد رزق الطويل، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، ع ٦، ١٩٨٣. و(التّغليب في لغة العرب وقضية المرأة في قواعد النحو والصرف: تحليل ونقد)، لحسين علي السنوسي، مجلة كلية اللغة العربيّة بأسيوط، جامعة الأزهر، ع٩، ١٩٨٩، و(التّغليب في اللغة العربيّة)، لمنيرة الحمد، مجلة الدارة، دارة الملك عبدالعزيز، مج١، ع٣، ١٩٩٥، و(ظاهرة التّغليب في اللغة العربيّة)، لعبدالله الأسطى، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ع ١٣، ١٩٩٦، و(المثنى التغليبي وتراث العربيّة فيه) لعبدالرزاق الصاعدي، ٢٠٠٠م، و(التّغليب

ومواضعه في النص القرآني)، لنجم الفحام مجلة الكلية الإسلامية، الجامعة الإسلامية، مج ٢، ع ٥، ٢٠٠٨. وثمة دراسات أخرى وردت في قائمة المصادر في هذا الموضوع.

وثمّة مصنّفات تضمنت أبواباً تحمل عنوان الغَلَبَة؛ مثل: (الخصائص) لابن جنّي الذي تضمن باباً لغلبة الفروع على الأصول، وأفرد آخر لغلبة الزائد على الأصلي، و(شرح المفصّل) الذي أفرد باباً للعلّم بالغَلَبَة، ونجد هذا عند بعض المحدثين مثل عبد الخالق عضيمة الذي أفرد باباً للعلم بالغَلَبَة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، وكذلك عباس حسن في كتابه(النحو الوافي)، ولصلاح الدين الزعبلاوي دراسة في العلم بالغَلَبَة والصفات الغالبة في كتابه(دراسات في النحو العربيّ). وكانت الصفة الغالبة موضوع فصل بكتاب (رؤى غائبة في اللغة العربية) لسيف الدين الفقراء، عمّان، ٢٠٢٠، وتوجد دراسة فرّقت بين الغَلَبَة والتغليب لوحيد الدين طاهر (مكونات النظرية اللغويّة بين النظرية والتطبيق)، ٢٠١٣، القاهرة، ولكنّها لامست موضوعات قليلة من قضايا الغَلَبَة دون التفصيل فيها.

تكمن أهميّة دراسة هذا الموضوع في تأصيل مفهوم هذه العلّة لغة واصطلاحاً، وتمييزها عن التغليب، وبيان موقف العلماء منها، وإبراز مسائلها، وكشف دورها في التعليل اللغويّ، لا سيما أنّها تتّسم بمظاهر كثيرة في الدّرس اللغويّ، وتحتاج إلى التعمّق في المصادر لاستنطاق ما حُمل عليها من مسائل لغويّة.

وتتمثل أهداف البحث في السعي إلى تحديد تعريف علّة الغَلَبَة، وبيان صلتها بعلّة التّغليب، وإبراز موقف العلماء فيها، وتحليل ما حُمل عليها من مسائل في المستوى الصّرفيّ للعربيّة، للكشف عن أثر علّة الغَلَبَة في تفسير البنية الصّرفيّة في بعض مظاهر الصرف نحو: الزيادة والأصل، وأبنية الجمع، والتذكير والتأنيث، والنّسب والتصغير، وبعض المسائل الصّرفيّة المتفرقة.

لقد كان المنهج الوصفيّ التّحليليّ أداة في الدّراسة من خلال اختيار مواطن من الغَلَبَة في الدّرس اللغويّ، وتصنيفها وتبويبها وتحليلها؛ وبيان أثر هذه العلّة في تفسير بنية الكلمة بتحليل المسائل اللغويّة الصّرفيّة التي حملت عليها عند علمائنا القدامى والمحدثين.

جاء البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة: وكان المبحث الأول مخصصًا لمفهوم الغَلَبَة وشيوعها في الفكر النحويّ، والمبحث الثاني تناولنا فيه درس مظاهر التّعليل بالغَلَبَة في الصّرف العربيّ، أمّا الخاتمة فأوجزنا فيها أهمّ نتائج الدراسة.

وانتهى البحث إلى بيان علّة الغَلَبَة ومفهومها لغة واصطلاحاً، وإجلاء موقف العلماء منها، وكشف أسلوبهم في تسخيرها لتوجيه الاستعمالات اللغويّة، زيادة على إبراز مظاهر هذه العلّة في تعليل الاستعمالات في المستوى الصرفيّ.

المبحث الأول

مفهوم الغَلَبَة وشيوعها في الدّرس النحويّ

أولاً- مفهوم الغَلَبَة:

تتعدّد دلالة لفظة(غلبة) وتصريفاتها في معجمات اللغة، فجاء عن العرب: غَلَبه يَغْلِبُه غَلْباً وغَلَباً، وغَلَبةً ومَغْلَباً ومَغْلَبةً؛ بمعنى قهره، كَمَا يُقال: غَلَبَ عَلَى فُلَانٍ الكَرَمُ، أَي هُوَ أَكثر خِصَالِه، وتَغَلَّبَ عَلَى بَلَدِ كَذَا: اسْتَوْلَى عَلَيْهِ قَهْراً، وغَلَّبْتُه أَنا عَلَيْهِ تَغْليباً. (ابن منظور،١٩٩٣، ج١، ص٥٥١). فالمعاني اللغويّة للغلبة تدور في مجال القهر، والسيطرة، والكثرة والشيوع، فنقول هذا هو الغالب أي الشائع المسيطر، وهذه المعاني اللغويّة اكتسب منها مصطلح الغَلَبَة دلالته ومفهومه الاصطلاحيّ في الاستعمالات اللغويّة.

وعلى الرغم من اجتماع الغَلَبَة والقهر في الدلالة اللغويّة في المعجمات، يُظهر العسكريّ فروقاً دقيقة بينهما، و" الْفرق بَين الْقَهْر وَالغَلَبَة أَنّ الغَلَبَة تكون بِفضل الْقُدْرَة وبفضل الْعلم، يُقَال قَاتله فغلبه، وصارعه وَذَلِكَ لفضل قدرته، وَتقول: حَاجَّة فغلبه ولاعبه بالشطرنج فغلبة بِفضل علمه وفطنته، وَلَا يكون الْقَهْر إِلَّا بِفضل الْقُدْرَة"(العسكري، ١٩٩٧، ص١٠٥).

لا يكاد يوجد تعريف اصطلاحي في مصنفات القدامى والمحدثين للغلبة إلّا شذرات لا تفصح عن المفهوم، والذي يطالعنا من استعمالات القدماء يتعلّق بالتغليب فقط، أمّا الغالبة والغَلَبَة فمصطلحان بلا حدّ في هذه المصنفات، والذي له القول الفصل في هذا هو الكفويّ، يقول: "الغَلَبَة: هِيَ أَن يكون اللَّفْظ فِي أصل الْوَضع عَاماً فِي أَشْيَاء ثمَّ يصير بِكَثْرَة الِاسْتِعْمَال فِي أَحدهَا أشهر، بِحَيْثُ لَا يحْتَاج ذَلِك الشَّيْء إلى قرينَة بِخِلَاف سَائِر مَا كَانَ وَاقعاً عَلَيْهِ، اسْما كَانَ كَابْن عَبَّاس، أَو صفة كالأسود للحية. قَالَ الشَّيْخ سعد الدّين: معنى الغَلَبَة أَن يكون للاسم عُمُوم فَيعرض لَهُ بِحَسب الِاسْتِعْمَال خُصُوص مَا إِلَى حد التشخص فَيصير علما اتِّفَاقًا" (الكفوي، ١٩٩٨، ص٥٦٧).

إنّ ما ذكره الكفويّ هو في باب العَلَم بالغَلَبَة أو ما سميّ بالصفات الغالبة، "فالغَلَبَة بِالنّظرِ إِلَى نفس الْوَضع دون الِاسْتِعْمَال أَلا ترى أَنّ لَفْظَة (الله) من الْأَسْمَاء الْغَالِبَة مَعَ أَنّه لَا يجوز اسْتِعْمَاله فِي غَيره تَعَالَى، وَالغَلَبَة فِي الْأَسْمَاء كالبيت على الْكَعْبَة، وَفِي الصِّفَات كالرحمن غير مُضَاف، وَفِي الْمعَانِي كالخوض على الشُّرُوع فِي الْبَاطِل خَاصَّة" (الكفوي، ١٩٩٨، ص٥٦٧).

والغَلَبَة بهذا المفهوم نوعان: الغَلَبَة التّحقيقيّة: وهي أَن يسْتَعْمل اللَّفْظ أَولاً فِي معنى ثمَّ ينْتَقل الى آخر نحو: الصّعِق. وَالغَلَبَة التقديرية: وتعني أَن لَا يسْتَعْمل اللَّفْظ من ابْتِدَاء وَضعه فِي غير ذَلِك الْمَعْنى، لَكِن مُقْتَضى الْقيَاس الِاسْتِعْمَال، كالدُّبران والعُيوق. وقيل الغَلَبَة التقديرية: أَن لَا يكون للاسم إِلَّا فَرد وَاحِد فِي الْخَارِج، لَكِن يفْرض لَهُ أَفْرَاد فِي الذِّهْن، فَلَا يسْتَعْمل ذَلِك الِاسْم إِلَّا فِي الْفَرد الْخَارِجِي بالغَلَبَة كلفظة (الله) و (الرَّحْمَن). وَالغَلَبَة التّحقيقيّة: أَن يكون للاسم أَفْرَاد فِي الْخَارِج لَكِن يسْتَعْمل ذَلِك الِاسْم فِي فَرد مِنْهَا بالغَلَبَة كالنجم للثريا، وَالصَّلَاة للدُّعَاء (الكفوي، ١٩٩٨، ص٥٦٧).

وما ذكره الكفويّ خاص بالأعلام بالغَلَبَة، فالأعلام نوعان: "إمّا قصديّ وهو ما كان بالوضع شخصياً كان أو جنسيّاً، أو اتفاقيّ وهو الذي يصير علماً لا بوضع واضعٍ معيّنٍ، بل إنّما يصير علماً لأجل الغَلَبَة وكثرة استعماله في فرد من أفراد جنسه، بحيث لا يذهب الوهم عند إطلاقه إلى غيره ممّا يتناوله اللفظ") التهانوي، ١٩٩٦، ج٢، ص٢١٦).

وحدّد عبدالنبي نكري في كتابه دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون) نوعين للغلبة: غَلَبَة فِي الْأَوْصَاف، وَغَلَبَة فِي الْأَسْمَاء تسمى غَلَبَة اسميّة، وَهِي اخْتِصَاص الْوَصْف بِبَعْض أَفْرَاده، بِحَيْثُ لَا يحْتَاج فِي الدّلَالَة عَلَيْهِ إِلَى قرينَة، كَمَا أَنّ (أسود) كَانَ مَوْضُوعاً لكلّ مَا فِيهِ سَواد، ثمَّ كثر اسْتِعْمَاله فِي الْحَيَّة السَّوْدَاء، بِحَيْثُ لَا يحْتَاج فِي الْفَهم عَنهُ إِلَى قرينَة، أمّا الغَلَبَة فِي الْأَسْمَاء فعلى نَوْعَيْنِ: غَلَبَة تحقيقيّة، وَغَلَبَة تقديريّة. والغَلَبَة التّحقيقيّة هي أَن يسْتَعْمل الِاسْم أَولا فِي الْمَعْنى ثمَّ يغلب على آخر. وَالغَلَبَة التقديرية تعني أَن لَا يسْتَعْمل الِاسْم من ابْتِدَاء وَضعه فِي غير ذَلِك الْمَعْنى، لَكِن يكون مُقْتَضى الْقيَاس أَن يسْتَعْمل فِيهِ" (نكري، ٢٠٠٠، ج٣، ص٧).

وتكاد المصادر المختصة بالمصطلحات النّحويّة والصّرفيّة تقتصر على تعريف الغَلَبَة في باب العلم بالغَلَبَة، ومنه ما ذكره اللبدي من أنّ الغَلَبَة تعني الكثرة، والعلّم بالغَلَبَة أي بغلبة استعمال الاسم علَماً، وهذا يعني كثرة استعماله علَماً أكثر ممّا يدلّ عليه، أو ممّا يمكن أن يشترك معه في الدلالة، مثل: الكتاب لكتاب سيبويه، والمدينة لمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم. (اللبدي، ١٩٨٥، ص١٦٦).

إنّ المفهوم الاصطلاحي للغلبة يتجاوز دائرة العَلَم بالغَلَبَة إلى ظواهر لغويّة كثيرة، فالغَلَبَة علّة لغويّة تعني بروز بنية لغويّة في سياق ما بسبب الشيوع في الاستعمال، أو لهيمنة عنصر في البنيّة الصرفيّة أو في التركيب النحويّ لأسباب لغويّة، وقد فُسّرت بها استعمالات لغويّة في مستويات اللغة الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة، نحو تعليل الإمالة في كلمات تخلو من الكسرة أو الياء، فبناتُ الواو، أمالوا ألفَها لغَلَبَةِ الياء على لام اللفظ. "قال أبو علي : مَعْدِيٌ ومَسْنِيّة وعِصِيٌّ، ممّا يدلّ على غَلَبَة الياء التي هي لام،

لأنّ (مَعْدِي) مأخوذ من العَدْوِ، ومَسْنِيُّها، من يَسْنُوها المطرُ فحكمها مَعْدُوٌّ، ومَسْنُوَّةٌ، إلا أنّهما جاءا ياءين، لغلبة الياء على الواو".(الفارسي، ١٩٩٠، ج١، ص١٧٥).

ويؤكد أبو علي هذه الغَلَبَة في التعليل في قوله: "إلا أنّه مُطّردًا كان أو غير مطَّرد، فهو ممّا يدلّ على غلبة الياء على هذه الواو التي هي لام، وممّا يدلّ على غلبتها عليها، أنّها إذا جاوزت ثلاثة أحرف لم تكن إلا ياءً، وقد تكون ياءً وهو ثلاثة نحو: عُدِيّ، فهذا وغيره يدلّ على غلبة الياء على هذه الواو". (الفارسي، ١٩٩٠، ج١، ص١٧٥). وهذا يدخل في الغَلَبَة التّحقيقيّة بسبب هيمنة الياء على الواو في البنية الصّرفيّة للكلمات.

لقد كانت الغَلَبَة علّة لتفسير أوجه من الشّذوذ أو الخروج على القياس، فجمع القلّة يطّرد في (فَعْل (اسماً، صحيح العين وليست فاؤه واوًا، كوقت ووعد. وليس مضعفًا كعَمَّ وجَدّ، سواء صحت لامه أم اعتلت بالياء أم بالواو، نحو: كَلْب، وظبيّ، وجَرو، بخلاف نحو: ضَخْم؛ فإنّه صفة، وإنّما قالوا: أعْبُد وهو صفة، على خلاف الأصل لغلبة الاسميّة عليه. (النجار،٢٠٠١م، ج٤، ص ١٨٩). وهذا يدخل في الغَلَبَة الاستعماليّة المستندة إلى الشيوع.

إنّ الغَلَبَة في النصوص السابقة لها دلالتان غلبة لقوة الصوت أو الحرف في البنية، أي غلبة لغويّة قياسيّة وتعني السيطرة والهيمنة، وتلك هي الغَلَبَة التّحقيقيّة، والغَلَبَة لكثرة الشيوع في الاستعمال، وتلك هي الغَلَبَة الاستعماليّة، وثمة غلبة عددية نابعة من ثنائية القلّة والكثرة، ففي النّسَب إِلَى الثلاثيّ إِن كَانَ الِاسْم ثلاثياً مكسور الْأَوْسَط أبدلت من كَسرته فَتْحة للتخلّص من توالي الكسرتين والياءين، تَقول فِي الْإِضَافَة إِلَى النِمِر: نَمَريّ، فَإِن تجَاوز الِاسْم ثَلَاثَة أحرف لم تغيّر كَسرته، تَقول فِي الْإِضَافَة إِلَى تَغلِب: تَغْلِبِي، وَإِلَى الْمغرِب مَغرِبِي، هَذَا هُوَ الْقيَاس، وَذَلِكَ أَنّ الكسرة سقط حكمهَا لغَلَبَة كَثْرَة الْحُرُوف لَهَا". (ابن جني، ١٩٨٨، ص ١٣٦).

وفي معرض تحديد المفهوم الاصطلاحيّ للغلبة ثمّة مصطلح في النحو له حضور في المصادر، وهو القياس بالغَلَبَة، ففي باب تصنيف المصادر إلى سماعية وقياسية، وجدنا للفعل الثلاثي مصادر كثيرة، ولكنها لا تتّسم بالاطراد، ولكن غلب في بعضها أبنيةٌ، وعدوها في حكم القياس، ويراد بالقياس: "قياس الغَلَبَة، لا قياس الاطراد، فمن ذلك (فَعْل) مفتوح الفاء، ساكن العين، ويغلب في المتعدي منها، سواء كان على (فَعَلَ) وهو الأكثر، كـ(أكل أكلا) و(ضرب ضرباً) و(ردّ ردّا)، أو على(فَعِلَ) كـ(فهم فهماً) و(شمّ شماً)".(ابن قيّم الجوزية، ١٩٥٤، ج١، ٥٤٠).

ونتبيّن ممّا سبق أنّ الغَلَبَة علّة لغويّة فسّر بها العلماء استعمالات لغويّة جاء بعضها على خلاف القياس، وبها وجّهت الاستعمالات بما يسوّغ وجودها على ما آلت اليه في صورتها الاستعماليّة، وضابطها السيطرة الناتجة عن كثرة الشّيوع والاستعمال، أو الغَلَبَة المستندة إلى القوّة التي تعني السيطرة على البنيّة الصّرفيّة أو التّركيبيّة، ويمكن تقسيم هذه الغَلَبَة في نوعين: قياسيّة تستند إلى معايير وضوابط لغويّة وهي الغَلَبَة التّحقيقيّة، واستعمالية تستند إلى درجة الشيوع والكثرة في الاستعمال.

وإذا ما استثنيا مسائل من تغليب المذكر على المؤنث، وتجاوزنا تعاقب الاصطلاحين في الاستعمال؛ فإنّ أيّاً من مسائل التغليب التي ذكرها العلماء في الأبواب التي أفردوها في مصنفاتهم، لا تتّصل بعلّة الغَلَبَة إلا في اتّفاق التغليب والغَلَبَة في المعنى اللغويّ، فالغَلَبَة علّة لغويّة مسائلها متنوعة في الأصوات والصّرف والنّحو، وضوابطها لغويّة في الغالب وأسبابها الاجتماعية تكاد تنحصر في الشيوع الاستعماليّ، وليس لها صلة بالترجيح في الاستعمال وتغليب استعمال على آخر، بل تقوم على ضابطين: الهيمنة والسيطرة النابعتين من القوة في البنية الصوتيّة أو الصّرفيّة، والشيوع الاستعماليّ المستند إلى الكثرة في الاستعمال، ومن مظاهرها في اللغة: الصّفات الغالبة، والأعلام الغالبة، والقياس الغالب، وغلبة الياء على الواو، وغلبة بناء(أفعلت على فعلت)، وغلبة حرف على حرف في التركيب، وغلبة صيغة على صيغة في البنى الصّرفيّة، وغلبة في باب الهمز، وغلبة شبه الحرفيّة على اللفظ، وغلبة شبه الفعلية على الاسم، وعندما ننظر في مصادر اللغة نحوها وصرفها ومعاجمها كانت المسافة واسعة بين مظاهر التغليب التي أفرد لها العلماء أبواباً ومصنفات، وبين مظاهر الغَلَبَة التي تناثرت مسائلها على تفاوت في المصادر اللغويّة، على الرغم من كثرة النصوص الصريحة على تسميتها بعلّة الغَلَبَة، وتوافر تفصيل لحدود مفهومها عند بعض العلماء كما بيّنا عند الكفوي.

إنّ الفرق بن علة الغلبة والتغليب يتجلّى في كون الغلبة تعني هيمنة عنصر لغويّ في التشكيل الصّوتي أو الصرفيّ أو في البنية النحويّة على العناصر الأخرى، إمّا غلبة تحقيقية نابعة من القوة والهيمنة، أو غلبة استعمالية نابعة من الشيوع، مثل غلبة بعض الأصوات في باب الإبدال في صيغة (افتعل ومشتقاتها)، وإمالة الألف في بناتُ الواو، لغَلَبَةِ الياء على لام الكلمة، وعدم تصغير اسم الإشارة، لغلبة شبه الحرف عليه، وجواز أن تكسّر الصفة لغلبة الاسميّة عليها مثل الأشاعرة.

أمّا التغليب فمعظم تعريفاته الاصطلاحية تدور في فلك ترجيح أحد المعلومين على الآخر وإطلاقه عليهما، مثال الأبوين يُطلق على الأب والأم. والمَشرقين يُطلق على الشرق والغرب، والعمرين على عمر وأبي بكر رضي الله عنهما، وقالوا فيه: أن يعمَّ كلا الصنفين بلفظ أحدهما، وعدّه جلّ العلماء من المجاز اللغويّ(الحموز، ١٩٩٣، ص١٤-١٥) وبناء على هذا يتضح أنّ الغلبة علّة لغويّة نابعة من سيطرة عنصر لغويّ حقيقة أو استعمالاً، أمّا التغليب فهو ظاهرة لغويّة اجتماعية، فيها قدر من المجاز اللغويّ، وليس من الضروريّ أن يستند إلى القوة والهيمنة إلّا في باب شيوع الاستعمال.

لقد تمثلت مظاهر التغليب في معظم المصنفات التي أُلّفت فيه بتغليب المذكر على المؤّنث، وقد يغلّب المؤنث في سياقات خاصة، والتغليب في مجال العدد بين المفرد والمثنى والجمع، وتغليب العاقل على غير العاقل والعكس، وتغليب المعرفة على النكرة، وتغليب المتكلم على المخاطب والغائب، والتغليب بين الاسم والفعل، وبين الاسم والصفة، وثمّة مسائل أخرى للتعليب (البديري، ٢٠٠٣، ص١٧-٦٥) بينما نجد مسائل الغلبة تكمن في الغالب في غلبة صوت على آخر في التشكيل الصوتي للفظ، أو غلبة صيغة على أخرى بسبب الشّيوع، أو غلبة حكم على آخر، نحو غلبة شبه الحرفيّة على اللفظ، أو غلبّة الفعليّة على الاسميّة في باب الممنوع من الصرف.

وثمّة مسألة مهمة في الفرق بين التغليب والغلبة، فمسوغات التغليب ترجع في الغالب إلى أسباب اجتماعية، أو الشهرة والأهمية، أوالقلة والكثرة، أوالخفة والثقل، أوالقرب والبعد، أوالقوة والضعف، أوالأصل والفرع، أمّا مسوغات الغلبة فتكمن في الدرجة الأولى في الغلبة التحقيقية المتمثلة بقوة عنصر وهيمنته على عناصر أخرى لأسباب لغويّة، وإلى الغلبة الاستعمالية بسبب الشيوع الاستعماليّ الذي يسمح بغلبة استعمال وطغيانه على استعمال آخر.

ثانياً- التعليل بالغَلَبَة في استعمالات النحويين:

تباينت استعمالات العلماء لعلّة الغَلَبَة في المصادر اللغويّة من حيث الشيوع، فسيبويه استعمل مصطلح (غلبة) و(يغلب)، و(غالباً)، في خمسة وعشرين موضعاً من كتابه (سيبويه، ١٩٨٨، ج٢، ص١٠٠، ١٠١، ١٩٥، ٢٤١،٢٥٦، ج٣، ص٢٤٥، ٢٤٦،٣٩٣، ٥٠٧،٥٦١،٥٠٨، ٦٦١، ج٤، ص ٣٦٥). على عكس ما نصّ إليه أحد العلماء من أنّه استعمله مرة واحدة، وأنّ استعماله له بمعنى التغليب (عبد العزيز،٢٠١٣، ص٦٨). فزيادة على استعماله مصطلح العلم بالغَلَبَة أو التعريف بالغَلَبَة، أو الصفات الغالبة، استعمل سيبويه علّة الغَلَبَة في باب الإمالة لغلبة الياء على الواو في الألفاظ التي حصلت فيها إمالة وليست من ذوات الياء (سيبويه، ١٩٨٨، ج٤، ص ٦٨). واستعملها في تفسير الترخيم في

باب النداء، ونداء ما فيه (ال)، واستعمله في باب غلبة المذكّر على المؤنّث، وفي مسألة حذف همزة ابن أو إثباتها، ومسائل أخرى) سيبويه، ١٩٨٨، ج٣، ص ٥٠٨).

ونجد استعمالات لهذه العلّة عند الفراء(ت:٢٠٧هـ) في باب إبدال التاء في صيغة (افتعل) لأسباب تتصل بغلب صوت على آخر" (الفرّاء، ١٩٥٥، ج١، ص ٢١٦، ج٣، ص ٣٥٧، ٣٧٣، ٣٧٥). وهذه الغَلَبَة تدخل في باب قوة الأصوات وضعفها وتفاعل الأصوات في التركيب وتأثرها ببعضها، وما ينتج عن ذلك من تبدلات صوتيّة في بنية الكلمة، وهذا ما درسه المحدثون في قانون المماثلة.

والقول نفسه مع المبرّد(ت:٢٨٥هـ) الذي يستعمل هذا العلّة في مواضع قليلة في (المقتضب)، منها الصفات الغالبة في باب المنع من الصرف، وفي تفسير بعض أبنية التصغير (المبرد، ١٩٩٤، ج٣، ص٣٦٨، ج١، ص ٢٣٣)، وبرزت هذه العلّة عنده أيضاً في باب الصّفات الغالبة في كتابه (الكامل في اللغة والأدب) في مواضع تتّصل بالمنع من الصرف وتعليل الصيغ المعدولة ممّا جاء على بناء(فَعالِ). (المبرد، ١٩٩٧، ج٣، ص ٥).

ولا يبتعد ابن السراج(ت:٣١٦هـ) عن المبرّد في قلّة تكرار هذه العلّة فقد استعملها في خمسة مواضع في كتابه (الأصول في النّحو) منها ما يتعلّق بتعليل إثبات همزة ابن وحذفها، وتعليل الرفع مع تقدير المحذوف فيما يسمى بالحكاية. (ابن السراج، ١٩٩٦، ج١، ص١٥٢، ١٥٧، ج٢، ص١٣٢، ٣٩٥، ج٣، ١٦٢). كما استعملها في تسويغ مواضع في باب الصّفة الغالبة، وفي باب إمالة ألفاظ معتلّة اللام بالواو.

إنّ هذا القدر من الاستعمال نجد له أمثلة عند أبي علي الفارسي(ت:٣٧٧هـ) الذي استعمل هذا التّعبير فيما يربو على عشرين موضعاً في كتابه (التعليقة على كتاب سيبويه)، ووصل الاستعمال إلى أكثر من خمسين موضعاً في مصنفاته الأخرى، منها مسائل في غلبة الواو على الياء، وغلبة المذكر على المؤنّث، والعلَم الغالب، والصفات الغالبة، والممنوع من الصرف لغلبة وزن الفعل عليه، وفي تعليل بناء المنادى. (الفارسي، ١٩٩٦، ص٢٣٠).

ونجد أنّ هذا التعليل بارز عند السيرافي(ت:٣٦٨هـ) في شرحه لكتاب سيبويه، فقد استعمل هذه العلّة في توجيه المسائل اللغويّة في حدود عشرين موضعاً، فبها علل مسائل في باب الأعلام الغالبة، وفي التذكير والتأنيث، ومسائل من باب الإمالة، وبعض الصفات الغالبة وغيرها، وهذه الكثرة في استعمال علّة الغَلَبَة عند السيرافيّ هي امتداد لشيوع المسألة عند سيبويه، بحكم أنّ كتاب السيرافي شرح لكتاب سيبويه. (السيرافي، ٢٠٠٨، ج١، ص ٦٢، ج٢، ص٣١١، ٤٢٨).

إنّ وجود هذا التعليل في النّظريّة النّحويّة في القرن الرابع الهجري يتجلّى عند ابن الورّاق (ت: ٣٨١هـ) إذ اعتمد عليه في تفسير مسائل من التذكير والتأنيث، وباب النّسب بتعليل قلب الألف واواً، وتغليب الاسمية على حبّذا، وفي مسائل من باب المنع من الصرف لأسباب تتعلق ببنية الكلمة، وغير ذلك. (ابن الوراق، ١٩٩٩م، ص١٧٠،١٧١، ٢٩٧، ٤٦٧، ٥٣٥).

وفي نهاية القرن الرابع الهجري عند ابن جنّي(ت:٣٩٢هـ) يظهر لنا أنّ هذا التّعليل أصبح راسخاً في الفكر النّحويّ، وأصبح علّة ظاهرة في تفسير الاستعمالات، وقد بدا هذا الأمر في تعليل بناء الضمائر لغلبة شبه الحرفية عليها. (ابن جنّي، ١٩٨٦، ج١، ص٣٦، ٤٧، ٢٦٥، ج ٢، ص١٩٦).

باعدَ ابن جنّي في الباب الذي أفرده لغلبة الأصول على الفروع، وغلبة الفروع على الأصول بين الغَلَبَة بمفهومه والغَلَبَة بالمفهوم المعروف لها، فقد درس فيه مسائل من المعاني والاستعمالات التي تتعلّق بالأصل والفرع في الاستعمال (ابن جنّي، ١٩٨٦، ج١، ص٣٦، ٤٧، ٢٦٥، ج ٢، ص٤٠٥، ٣٧٣). وهذا يعني أنّ ابن جنّي توسّع في استعمال هذه العلّة في مسائل لا نجدها عند سابقيه ولا عند معاصريه.

كانت الغَلَبَة من العلل التي اتّكأ عليها النّحويون في مسائل لغويّة كثيرة في القرن الخامس، ومن أمثلة ذلك ما جاء في خلاف البصريين والكوفيين في فعل التعجب بين الاسميّة والفعليّة، فقد رد البصريّون على الكوفيين بقولهم: "وأمّا قولهم الدليل على أنّه اسم تصحيح عينِهِ في)ما أقوَمَهُ، وما أَبْيَعَهُ (قلنا: التّصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير، وذلك بحمله على باب أفعل الذي للمفاضلة، فصُحّح كما صُحّح من حيث إنّه غلب عليه شبَهُ الأسماء بأن أُلزم طريقة واحدة، والشّبه الغالب على الشيء لا يخرجه عن أصله".(الأنباري، ٢٠٠٣م. ج١، ص ١١٧).

ومن مظاهر استعمال هذا التعليل ما ذهب إليه العلماء من غلبة (فَعُل) بفتح الفاء وسكون العين على بقية التصريفات في بعض الألفاظ، فـ (نعم وبئس) فعلان فيهما أربع لغات، فتح الفاء وكسر العين، وكسرهما معًا، وكسر الفاء وتسكين العين، وفتح الأول وتسكين الثاني. "وهذا أصل في كلّ فعل أو اسم كان عينه أو لامه حرفًا من حروف الحلق. وقد غلب على هذا الباب كسر الأول وتسكين الثاني مثل: نِعْم الرجل فلان، وبِئْس الرجل فلان. وهذا من الفروع التي غلبت على الأصول في الاستعمال، كالواو في القسم هي بدل من الباء، وقد غلبت استعمالها على الباء. فلا تنكر غلبة الفروع على الأصول " (ابن بابشاذ، ١٩٧٧، ج٢، ص).

إنّ استقرار هذه العلّة في توجيه المسائل النّحويّة، واتساع شيوعها في المصادر مسألة يؤكدها شيوع استعمال المصطلح عند النحاة المتأخرين، ففي (شرح المفصل) لابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) تجاوز تكرار هذه العلّة خمسين موضعاً. (ابن يعيش، ٢٠٠١ م. ج٣، ص ٢٥٠)، ونجد شيوعاً آخر لهذه العلّة يزيد على مائة موضع في مصنفات ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ). (ابن مالك، ١٩٩٠، ج٤، ص ٢٠). وهذا الشيوع يتضاعف في القرن السابع الهجري في استعمالات اللغويين، فعند الرضي (٦٨٦هـ) نجده يستعمل تعبيرات:(غلب غلبة غالب غالبة الغالب الغَلَبَة، لغلبة لغلبتها يغلبوا يغلبون)، في ثمانين موضعاً تقريباً في المسائل الصّرفيّة في (شرح الشافية)، ويتجاوز هذا الاستعمال عند أبي حيان الأندلسي(ت:٧٤٥هـ) مائتي موضع في مصنفاته، والقول نفسه مع ناظر الجيش(ت:٧٧٨هـ) الذي استعمل هذه الغَلَبَة في التعليل أكثر من مائة موضع، وهذا دليل على استقرار هذه العلّة في الفكر النحويّ مع تقدّم المصنّفات النّحويّة.

المبحث الثاني

مظاهر التعليل بالغَلَبَة في الصرف العربيّ:

لقد أشرنا سابقاً إلى أنّ التعليل بالغَلَبَة مسألة ظاهرة في مستويات اللغة الصوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة، ونظراً لسعة هذه العلّة في المسائل اللغويّة رأينا أن يكون هذا البحث للجانب الصرفيّ؛ ليكون مدخلاً إلى بحث لاحق في البنى التركيبيّة، إن شاء الله، وقد برزت مسائل الغَلَبَة في الصّرف في باب الزيادة والأصل، وفي أبنية الجمع، والتّذكير والتّأنيث، وفي بابي النّسب والتّصغير، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

١- علّة الغَلَبَة في الأبنية المزيدة:

برز التعليلُ بالغَلَبَة في المسائل الصّرفيّة في مرحلة مبكرة من التأليف النحويّ، ففي باب معرفة الحروف الزائدة وتحديد الوزن الصرفيّ اختلف العلماء في بعض أصوات الكلمات أهي مزيدة أم أصيلة؟ مثل النون في مَنْجَنون، فقد ذكر الرضي أنّ للعلماء في مَنْجَنون وجهين، فقيل: هو ملحق بعَضْرفوط بتكرير النون فيكون رباعيًّا ملحقاً بالخماسي، وقيل: إنّه ملحق بعَضْرفوط بزيادة النون الأولى وإحدى النونين الأخيرين، فهو ثلاثيّ ملحق بخماسيّ، وذهب الرضيّ إلى أنّ الأولى الحكم عليه بفَعْلَلُول وعلى منجنيق بفَعْلَلِيل؛ لعدم الدليل على زيادة النون الأولى، والأولى الحكم بأصالة الحرف ما لم يمنع منه مانع، وأمّا إحدى النونين الأخيرين فالغَلَبَة دالّة على زيادتها. (الرضي، ١٩٧٥، ج٢، ص ٣٥٤).

إنّ علّة الغَلَبَة التي يقصد بها الغَلَبَة الاستعماليّة كانت حاضرة في تعليل القول بأصالة النون في مَنْجنون ومَنْجنيق، وزيادة النون الثانية، وقد وضع العلماء ضابطاً في التعليل انطلقوا منه في بناء الأحكام اللغويّة، "فلو تعارض الغَلَبَة وعدم النظير رجَّحنا الغَلَبَة كما لو كان الحكم بزيادة الغالب يؤدي إلى وزن مجهول، والحكم بأصالته لا يؤدي إلى ذلك، حكمنا بزيادة الغالب ... لأنّ الأوزان المزيد فيها أكثر من المجرد إلا المزيد فيه من الخماسي، فإنّه لا يزيد زيادةً بيّنة على المجرد من أبنية الخماسي كما تبيَّن قبل، لكنّ المزيد فيه منه لا يلتبس بالمجرد من الزيادة إذ الاسم المجرّد لم يأت فوق الخماسيّ، وإن كان الحكمان لا يزيد واحد منهما بناءً غريباً؛ فالحكم بزيادة الغالب واجب لبقاء مرجح الغَلَبَة سليماً من المعارض".(الرضي، ١٩٧٥، ج٢، ص٣٥٧).

لقد سيطرت علّة الغَلَبَة على التّحليل اللغويّ في القول بأصالة حروف اللفظ أو زيادة بعض حروفه، فإن كان الحرف من حروف الزيادة (سألتمونيها) ليس من الغوالب، ولا يؤدي أصالته إلى عدم النظير، فلا بدّ من الحكم بأصالته بلا خلاف بين العلماء في ذلك؛ كما حكموا بأصالة (الهاء والميم) في درهم، وأصالة لام سفرجل، وميم عَلْطَميس وسينه، أمّا إذا كانت الزيادة من الحروف التي غلبت زيادتها في بنية الكلمة؛ فالحكم للغالب فيها وهو القول بزيادة تلك الحروف، نحو زيادة همزة أَلَنْجُوج؛ "لأنّه مزيد فيه بالاتفاق إذ الواو فيه زائد من غير تردّد، بل عرفنا زيادة همزته وهمزة أَلَنْجَج بشبهة الاشتقاق والغَلَبَة، إذ فيهما ثلاثة غوالب: الهمزة والنون والتضعيف، ولا يجوز الحكم بزيادتها معاً؛ لئلا يبقي الكلمة على حرفين، فحكمنا بزيادة اثنين منها، ولا يجوز الحكم بزيادة النون والتّضعيف ولا بزيادة الهمزة والتّضعيف؛ لأن (أَلَجَ ولَنَجَ) مهملان فحكمنا بزيادة الهمزة والنون فهو من لجَّ".(الرضي، ١٩٧٥، ج٢، ص٣٦١).

إنّ هذه المسألة نجد لها مظهراً في القول بزيادة الهمزة في لفظة أرنب، فقد ذهب بعض العلماء إلى أنّ وزن: "مُؤَرْنَب" وهو "مُؤَفْعَل" من الأرنب؛ لأنّ وزن أرنب عند سيبويه "أفعل" وإن لم يعرف اشتقاقه، لغلبة الزيادة على الهمزة أولاً في الأسماء الثلاثية، وزعم غيره أنّ وزنها "فَعْلَل" وأنّ همزتها أصلية ولا زيادة فيها، وقد رجّح ابن جنّي رأي سيبويه اعتداداً بعلّة الغَلَبَة. (ابن جني، ١٩٥٤م، ج١، ص ٤٢٩).

وقد ألفينا ضوابط ترجّح علّة الغَلَبَة في حال تعارض العلل، "وإن كان الحكم بأصالته يزيد بناءً نادراً دون الحكم بزيادته تعيَّن الحكم بالزيادة أيضاً؛ لتطابق المرجحين على شيء واحد، وإن كان الأمر بالعكس: أي الحكم بزيادته يؤدي إلى زيادة بناء غريب دون الحكم بأصالته حُكِم بزيادة الغالب للإلحاق كما ذكرنا في سلحفية؛ لأنّه كأنّه فُعَلِّلة لكونه ملحقاً به، وإن كان الحكم بأصالة الغالب والحكم بزيادته يزيد كلّ واحد منهما وزناً نادراً في ذي الزيادة

لا في المجرد عنها، حكمنا بزيادة الغالب أيضاً؛ لثبوت المرجح بلا معارض، فإن كان الحكمان لا يزيد شيء منهما بناءً غريباً في المزيد فيه أو يزيد فيه أحدهما دون الآخر حكمنا بزيادة الغالب؛ لما ذكرنا الآن سواء ... وإذا تعارض الغَلَبَة وعدم النظير يرجح الغَلَبَة". (الرضي، ١٩٧٥، ج٢، ص٣٥٨).

وثمّة مسألة في الاستعمالات اللغويّة كانت علّة الغَلَبَة حاضرة في تفسير الحذف فيها، وهي من باب غَلبة الزائد على الأصل كما ذكر ابنّ جنيّ، ومظهر ذلك هو غلبة الزائد وحذف الحرف الأصلي لعلّة تتعلّق بدلالة الزائد على معنى صرفيّ، ومن ذلك الاسم المنقوص نحو: قاضٍ وداعٍ وساعٍ، وما ماثلها، فيحذفون الحرف الأصليّ الذي هو لام اللفظ ويستبقون الألف لدلالتها على اسم الفاعل، وقد أدخل ابن جنّي هذا في باب غَلبة الفروع على الأصول، واتّخذه مدخلاً في تعزيز حجّة من قال بحذف العين في (مَقول ومَصون)؛ لأنّ الواو الثانية وهي المزيدة غالبة على الأصل لإفادتها معنى اسم المفعول".(ابن جني، ١٩٨٦، ج٢، ص٤٧٩).

وممّا يدخل في باب التعليل بالغَلَبَة ما ذكره العلماء في باب (فعلَ وأفعلَ)، فقد يأتي فعل متعدياً وافعل لازم، غير أنّ ضربًا من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة، فنجد (فعلَ) فيها متعديًا، و(أفعلَ) غير متعدّ، "وذلك قولهم: أجفل الظليمُ، وجفلته الريح، وأشنق البعيرُ إذا رفع رأسه، وشنقته، وأنزف البئرُ إذا ذهبَ ماؤها ونزفتها، وأقشع الغيمُ وقشعته الريحُ، وأنسلَ ريشُ الطائر ونسلته، وأمرت الناقةُ إذا درّ لبنها ومَرَيتها... فهذا نقض عادة الاستعمال؛ لأنّ (فعلتَ) فيه متعدّ، و(أفعلتَ) غير متعدّ. وعلّة ذلك –عندي– أنّه جعل تعدي (فعلتَ) وجمود (أفعلتَ) كالعوض ل(فعلتَ) من غلبة (أفعلتَ) لها على التعدّي، نحو: جلس وأجلسته، ونهض وأنهضته، كما جعل قلب الياء واوًا في التقوى والرعوى والثنوى والفتوى عوضًا للواو من كثرة دخول الياء عليها". (ابن جني، ١٩٨٦، ج٢، ص ٢١٧). وهذا التعليل أخذ به ابن سيده نقلاً عن ابن جنّي". (ابن سيده، ٢٠٠١، ج ٦، ص ١٦٨).

إنّ هذا التعليل يدخل في باب الغَلَبَة التّحقيقيّة؛ لأنّنا نمنح صيغة صرفية حكماً لغوياً يصبح مكتسباً لها، فالتعدّي في الاستعمال غلب على الصيغ المزيدة في باب أفعل وهذه غلبة استعمالية، ولكنّه برز هنا في الصيغ الثلاثيّة فأصبح سمة لغويّة ملازمة في هذه الأفعال لتحقيق التعادل والتكافؤ بين المزيد والثلاثي في الأحكام.

ومن هذه المظاهر البارزة في توظيف علّة الغَلَبَة في باب الزيادة ما حكم به العلماء من زيادة الهمزة في أول اللفظ لغلبة زيادتها في مطلع الكلمة، وهذه من العلل المستندة إلى الغَلَبَة الاستعماليّة المتّصلة بالشيوع والبناء عليه، ففي باب الفصلِ بين الأصل والزائد من الحروف، قال العلماء بزيادة الهمزة إذا جاءت أوّلاً، وبعدها ثلاثةُ أحرف أصول، سواء في الأسماء

والأفعال، نحو: أَحْمَرَ، وأَصْفَرَ، وأَرْنَب، وأَفْكَل، وأَذْهَبُ؛ "وذلك لغَلَبَة زيادتها أوّلاً، وكثرتها فيما عُرف اشتقاقه، فلمّا كثُرت زيادتها أوّلاً في بنات الثلاثة، وغلبتْ فيما ظهر بالاشتقاق، وعُلم أمرُه، قُضي بزيادتها فيما أبهمَ من ذلك القبيل، فإن كان مع الهمزة ما يجوز أن يكون زائدًا، نحو: أيدَعٍ، وأَيْصَرٍ، لم يُقْضَ بزيادة الهمزة فيه إلَّا بثَبَتٍ، وذلك أنّ الهمزة من حروف الزيادة، والياء كذلك، إلَّا أنّ الحكم بزيادة الهمزة هو الوجه لغلبة زيادة الهمزة أولاً على زيادة الياء ثانيًا، فكانت الهمزة في (أيدع) زائدةً لِما ذكرناه؛ ولأنّهم قالوا: يَدَّعْتُهُ تَيدِيعًا". (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج ٤، ص ٣١٨).

وعلّة الغَلَبَة كانت تُكأة للعلماء في القول بزيادة الهمزة في وسط الكلمة، ومن ذلك "جُرَائض لو عملنا بالغَلَبَة أو عدم النظير لم نحكم بزيادة الهمزة؛ لأنّ الهمزة غير أول فلا تكون زيادته غالبة، وفُعَالِل موجود كعُلابط، لكنّ جُرواضاً بمعنى جُرَائض وهو العظيم الضخم من الإبل، وليس في جُرواض همز؛ فيكون أيضاً همز جُرائض زائداً، وهما من تركيب جَرِض بريقه: أي غَصَّ به؛ لأنّ الْغَصَص ممّا ينتفخ له". (الرضي، ١٩٧٥، ج ٢، ص ٣٣٩).

إنّ الغَلَبَة كانت حاضرة إلى جانب الاشتقاق في معرفة الزائد والأصيل، فقد أقرّ العلماء ضوابط لهذه المسألة؛ منها أن يُعْرَفُ الزَّائِدُ بالاشْتِقَاقِ، وَعَدَم النَّظِيرِ، وَغَلَبَةِ الزِّيَادَةِ فِيهِ، وَالتَّرْجِيحُ عِنْدَ التَّعَارُضِ، وَالاشْتِقَاقُ الْمُحَقَّقُ مُقَدَّمٌ في الترجيح، (الرضي، ١٩٧٥، ج ٢، ص ٥٧٩). وعلّة الغَلَبَة كانت الفيصل في الحكم على الزيادة في مواضع منها: الياء مع ثلاثة أصول فصاعداً، أولاً أو غير أول، والواو والألف مع ثلاثة أصول فصاعداً، كَنَهْوَر، وصَلْصَال، والنون بعد الألف آخراً كسكران، أو ثالثة ساكنة نحو "شَرَنْبَث" لجاف غليظ، و"عُرُنْد" للوتر الغليظ. وغير ذلك من المواضع، (الرضي، ١٩٧٥، ج ٢، ص٦٩٢). وثمّة استعمالات كثيرة كانت علّة الغَلَبَة هي معتمد العلماء في الحكم على الزيادة أو الأصالة فيها، وأظهر ما يبرز ذلك عند الرضي الذي توسّع في التعليل بالغَلَبَة في هذه المسائل. (الرضي، ١٩٧٥، ج ٢، ص ٣٥٨-٣٧٤).

إنّ الذي يظهر ممّا سبق حضور علّة الغَلَبَة في توجيه الأبنية الصّرفيّة في باب الزيادة والأصل، فقد اعتمد العلماء هذه العلّة في بناء الأحكام اللغويّة وتسويغ التطوّر في بنيتها، وقد تراوحت الغَلَبَة في الصّيغ السّابقة بين الغَلَبَة التّحقيقيّة التي تكون نابعة من صفات صوتيّة تمنح اللفظ او الحرف قوة في وجوده في البنية، والغَلَبَة الاستعماليّة التي تنبع من الشّيوع على الألسنة والهيمنة عليها في استعمالات اللغة.

٢- علّة الغَلَبَة في أبنية الجمع:

حدد العلماء أبنية للجمع مرتبطة بالنوع الصّرفيّ فثّمة أبنية للأسماء وأخرى للصفات، وثالثة مشتركة بين الأسماء والصفات، وهذه المسألة ظاهرة في العربيّة، ولكنّ اختصاص البناء بالاسم أو الوصف، لا يمنع من تبادل الأحكام، "وقد يجرون الاسم مجرى الصّفة، والصّفة مجرى الاسم، والصّفة إلى الصّفة أقرب، وذلك قولهم: جياعٌ ونيامٌ، وقالوا: فِعلان في الصّفة، كما قالوا في الصّفة التي ضارعت الاسم، وهي إليه أقرب من الصّفة إلى الاسم، وذلك راعٍ ورِعيانٌ وشابٌ وشِبانٌ".) سيبويه، ١٩٨٨، ج٣، ص ٣٩٩). وهذه التشاركية قد تمتدّ إلى صيغ الجمع، فثمة أبنية جمع مشتركة بين الاسم والصّفة نحو مَفاعل ومَفَاعيل، وفَواعل، وفَعَاعيل، وَفَعالي، وفَعَاليل، بينما نجد (فواعيل وفَعَالين) بنائين خاصّين بالاسم دون الصفة، إلاّ إذا ارتقى الوصف إلى الصّفة الغالبة البالغة مبلغ العلَم، فقد يأتي جمع الصّفة على هذا البناء؛ لأنّه في حكم العلَم. (سيبويه، ١٩٨٨، ج٤، ص ٢٥٠-٢٥١).

لقد ترتب على هذه الأنواع أحكام صرفيّة في بنية الجمع، وهي مسألة نجدها بارزة في التفكير النحويّ في مرحلة مُبكّرة ومنها ما ذهب إليه الخليل من أنّ "القَعْسَاءُ من النَّمْلِ: الرَّافِعَةُ صَدْرَهَا وذنبها، ويجمعُ قُعْساً، وقَعْسَاوات على غلبةِ الصّفة" (الخليل،١٩٨٥، ج١، ص ١٣١). فأخذت حكم الصفات المؤنّثة في الجمع.

ومن أبنية الجمع التي برزت فيها هذه العلّة بناء(أفاعل(، وهذا البناء خاص بجمع الأسماء، ولكّن جمعت عليه بعض الصفات؛ لأنّها صفات غالبة، ومن ذلك ما ذكره سيبويه أنّك إن سمّيت امرأة بأحمر "فإن شئت قلت: أحْمراتٌ، وإن شئت كسرته كما تكسِّر الأسماء، فقلت: الأحامر. وكذلك كسَّرت العرب هذه الصفات حين صارت أسماء، قالوا: الأجارب، والأشاعر". (سيبويه، ١٩٨٨، ج٤، ص ٢٥٠-٢٥١). ومنه "الأرقم من الْحَيَّات: الَّذِي فِيهِ سَواد وَبَيَاض وَالْجمع: أراقم، غلب غَلَبَة الْأَسْمَاء، وَكُسّر تكسيرها". (سيبويه، ١٩٨٨، ج٤، ص ٢٥٠-٢٥١).

ومن الجموع التي حضرت فيها علّة الغَلَبَة ما ذكره العكبري، من أنّ (أحاسن) جمع "أحْسَن"، مثل: أبْطح وأباطِح، وقد جعل "أفعَل" هنا صفة غالبة، فجمعت جمع الأسماء؛ مثل: أفكَل وأفاكِل.(ابن سيده، ٢٠٠١، ج٦، ص ٤٠٧). إنّ علّة الغَلَبَة في الاستعمال في تفسير هذا الجمع للصفات برزت عند المبرّد من قبلُ، ولكنّه لم ينصّ صراحة على الغَلَبَة وعللها بأنّها ممّا يجْرِي مجْرى الْأَسْمَاء (المبرد، ١٩٩٤، ج٢، ص ٢١٦). ومن الجموع صيغة أفَاعيل نحو الأسْوَدُ العظيم من الحَيَّات فيه سَوَادٌ، والجمع سَودَات وأَسَاوِد وأسَاوِيد غلب غلَبة الأسماء، فأخذ حكمها في الجمع. (ابن سيده، ٢٠٠١، ج٨، ص٦٠٠).

الأصل في الجمع أن يكون للأسماء المتفقة في الألفاظ والمعاني، ولكن قد يغلب الاسم المفرد على الجمع فيجمع اللفظ مراعاة للاسم الغالب، نحو الأشاعثة جمعاً للأشعث وقومه، وكذلك المهالبة للمهلّب بن أبي صفرة وقومه، والمناذرة لغلبة من اسمه المنذر في حكامهم، وذكر ابن عصفور أنّ ذلك موقوف على السماع. (ابن عصفور، ١٩٧٢، ج٢، ص٤٧).

ومن أبنية الجمع التي برزت فيها هذه العلّة صيغة فعْلاوات، ويجمع على هذا البناء في القياس صيغة(أفعل) صفة للمذكر، وفعلاء صفة للمؤنث، وقد تأتي(أفعل فعلاء) الصّفة الغالبة فتأخذ حكم الأسماء في الجمع، فنكباء صفة خاصة بنوع من الرياح، فأنزلت لذلك منزلة الأسماء وجُمعت على (نَكبَاوات)؛ لأنّها صفة غالبة، ولا تُجمع على نُكْب (الزعبلاوي، د ت، ج١، ص ٦٤١). وكذلك خضراء وخَضْراوات إذا كانت صفة غالبة، أمّا الصّفة فتُجمع على خُضْرٍ، واستعملوا الخَضْرَاواتِ توهماً أو توسّعاً، وقياس هذا الوزن من الصفات أَلّا يجمع هذا الجمع، بل يجمع عليه ما كان اسماً نحو صَحْراء وخُنْفُسَاءَ، وجمعه هذا الجمع؛ لأَنّه صار اسماً، تقول العرب لهذه البقول: الخَضْراء لا تريد لونها، وقال ابن سيده: جمعه جمع الأَسماء كَوَرْقَاءَ ووَرْقاواتٍ وبَطْحاءَ وبَطْحاوَاتٍ، لأَنّها صفة غالبة غلبت غلبةَ الأَسماء". (ابن سيده، ٢٠٠١، ج٥، ص ٢٤٣). والقول نفسه في "ناقةٌ خيفاء: واسعةُ جَلْد الضَّرع. وَالْجمع: خَيْفاوات، وَخِيف، الأولى نادرة؛ لِأَنّ (فَعْلاوات) إِنَّمَا هِيَ للاسم أَو للصفة الْغَالِبَة غَلَبَة الِاسْم". (ابن سيده، ٢٠٠١، ج٥، ص٢٦٩).

وقد برزت علّة الغَلَبَة في تفسير جمع الألفاظ جمعاً سالماً عند الرضي، فباب (حمراء) لا يجمع بالألف والتاء؛ "فلا يقال حمراوات؛ لأنّ جواز جمع المؤنث بالألف والتاء فرع جواز جمع مذكره بالواو والنون، لكون المؤنّث فرع المذكّر، وامتناع أن يكون للرفع مَزِيَّة على الأصل. وإنّما جمع خضراء على الخضراوات مع كونها مؤنث الأخضر، وامتناع (أخضرون) لغلبة استعماله اسمًا من غير النظر إلى أنّها وصف لموصوف، فجمعوها جمع الأسماء". (الرضي، ١٩٧٥، ج ١، ص ٤٦٩).

ومن أبنية الجمع التي برزت فيها هذه العلّة بناء مَفاعِل ومَفاعيل، الأصل في الصّفات أن تُجمع جمعاً سالماً، ومع هذا كسّروها تكسير الأسماء الجامدة (الرضي، ١٩٧٥، ج ٢، ص١١٧). وقد نصّ سيبويه على ذلك، يقول:" والمفعول نحو مَضروبٍ، تقول: مَضروبون، غير أنّهم قد قالوا: مكسورٌ ومَكاسير وملعونٌ ومَلاعين ومشئومٌ ومَشائيم ومَسلوخةٌ ومَساليخ؛ شبّهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن، كما فُعل ذلك ببعض ما ذكرنا، فأمّا مجرى الكلام الأكثر فأن يُجمع بالواو والنون والمؤنث بالتاء، وكذلك مُفعَلٌ ومُفعِلٌ إلا أنّهم قد قالوا: مُنكَر ومَناكير، ومُفطِرٌ ومَفاطير، ومُوسِرٌ ومياسير". سيبويه، ١٩٨٨، ج٣، ص ٦٤١).

لقد حظي هذا الموضوع بدراسة من عباس حسن، وناقش فيها قرار مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، وأفرد له أنستاس الكرملي دراسة خاصة به، كما ذكر الزعبلاوي الذي تتبّع آراء العلماء القدامى والمحدثين في هذا الباب، وذكر طائفة كبيرة من الصفات التي جمعت جمع تكسير، مثل مَقاطيع، ومَكافيف، ومَخاتير، ومِقدام ومَقاديم، ومَلاعين، ومَجانين، ومَناكير، ومنه ما جاء على مَفاعل، نحو: مُشكلة ومَشاكل، ومُخزية ومَخازٍ، ومدينة ومَدائن (الزعبلاوي، د ت، ج١، ص ٢٨٩-٢٩٤، ص ٢٩٥-٣١٢). وناقشه أيضاً فخر الدين قباوة (قباوة، ١٩٨٨م، ص ٢٠٧-٢٠٨).

وبرزت علّة الغَلَبَة في تفسير جمع بعض الألفاظ على زنة فِعال. فهذا الجمع قياسيّ في ثلاثة عشر وزناً، رصدها عباس حسن، وهي: فَعْل وفَعلّة اسمين أو وصفين، وفَعَل وفَعلّة اسمين، فِعْل وفُعْل اسمين، فعيل أو فعيلة بمعنى فاعل، ووصف على فَعلان، أو فَعلانة أو فَعلى، ووصف على فُعلان أو فُعلانة، (حسن، د ت، ج٤، ص ٦٤٨-٦٥٠). وفي الاستعمالات اللغويّة أمثلة للجمع على فِعال من باب الصّفة الغالبة، فقد ذكر سيبويه:" وإن سمّيت رجلا بوَرقاء فلم تجمعه بالواو والنون وكسَّرته، فعلت به ما فعلت بالصَّلفاء إذا جمعت؛ وذلك قولك: صِلاف، وخبراء وخِبارٍ، وصحراء وصِحار، فورقاء تحوَّل اسماً كهذه الأشياء؛ فإن كسَّرتها كسّرتها هكذا". (سيبويه، ١٩٨٨، ج٣، ص ٣٩٨). وجاء عن العرب:" رجل أعْجَفُ وعَجِفٌ والأنثى عَجْفاءُ وعَجفٌ، والجمع من الذَّكَر والأنثى: عِجَاف... وأمّا الصّفات التي غلبت غلبة الأسماء فهو فيها كثير، كأَبْرَق وبِرَاق وأبْطَح وبِطَاحٍ") ابن سيده، ١٩٩٦، ج١، ص ١٩٢).

إنّ أبنية الجمع التي كانت الغَلَبَة علّة لها كثيرةٌ في مصادر اللغة ونذكر منها بعض الأمثلة رغبة في الاختصار، منها فُعلان، نحو: "رَاعي الْمَاشِيَة: حافظها، صفة غالبة غَلَبَة الِاسْم، وَالْجمع رُعاةٌ ورِعاءٌ ورُعْيانٌ، كسروه تكسير الْأَسْمَاء كحاجر وحُجران؛ لِأَنَّهَا صفة غالبة، وَلَيْسَ فِي الْكَلَام اسْم على فَاعل يعتور عَلَيْهِ فُعلّة وفِعالٌ إِلَّا هَذَا" (ابن سيده، ٢٠٠١، ج٢، ص ٢٣٨). ومنها فعالي نحو النَّفْخاء: الأرض مُرْتَفعَة مَكرّمة، لا رمل فِيهَا وَلَا حِجَارَة، وَالْجمع: النَّفّاخي، كُسِّر تكسير الأسماء، لِأَنَّهَا صفة غالبة (ابن سيده، ٢٠٠١، ج٥، ص٢١٩). ومن ذلك أيضاً الأصْقَع وهو طَائِر فِي ريشه وَرَأسه بَيَاضٌ، إِن شِئْت كَسّرته تكسير الِاسْم، لِأَنَّهُ صفة غالبة، وَإِن شِئْت كَسّرته على الصّفة، لِأَنَّهَا أصله. (ابن سيده، ٢٠٠١، ج١، ص ١٥٢).

إنّ مناط التكسير يعود إلى غلبة الاستعمال والشّيوع، فقد "تُكسَّر الصفة على ضُعْفٍ لغَلَبَة الاسميّة. وإذا كثُر استعمالُ الصّفة مع الموصوف، قَوِيَت الوصفيّةُ، وقلّ دخولُ التكسير فيها، وإذا قلّ استعمالُ الصّفة مع الموصوف، وكثر إقامتُها مُقامه، غلبت الاسميّةُ عليها، وقوي التكسير فيها".) ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٣، ص٢٥٠)، إنّ هذه أصول استخلصها العلماء ضوابطَ في أبنية الجمع، ولكن لا بدّ من الإقرار بأنّ أكثر أبنية الجمع موقوفة على السماع، والشيوع الاستعمالي مظهر من مظاهر السماع الذي استند إليه العلماء في تقرير الغَلَبَة علّة لقبول هذه الأبنية التي عدّها بعض العلماء شاذة أو ضعيفة في القياس.

إنّ بعض الصفات جُمعت جَمع تكسير كجمع الأسماء؛ بسبب غلَبة استعمالها وشيوعها دون موصوفاتها، فعوملت معاملة الأسماء، فجاؤوا بها على أوزان جمع الأسماء، ومنها أفْعُلَ نحو: "عبدٌ، وأعْبُدٌ، وعَبِيدٌ، كما قالوا: كَلْبٌ، وأكْلُبٌ، وكَلِيبٌ، وقالوا: شَيْخٌ، وأشْياخٌ، كما قالوا: بَيْتٌ، وأبْياتٌ. وقالوا: عِلْجٌ، وعِلَجَةٌ، وأعْلاجٌ، كما قالوا: أجْذاعٌ في جِذْعٍ. وقالوا: شِيخانٌ وضِيفانٌ على حدّ رَأْلٍ ورِئْلانٍ. وقالوا: شِيَخَةٌ كما قالوا: زِوَجَةٌ، وعِوَدَةٌ في الاسم، وقالوا: وَغْدٌ، ووُغْدانٌ بالضمّ على زنةِ فُعْلانَ، كما قالوا: ظَهْرٌ، وظُهْرانٌ. وقالوا: وِغْدانٌ بكسر الفاء كما قالوا: جَحْشٌ وجِحْشانٌ، وعَبْدٌ، وعِبْدانٌ، فجاءت أمثلتُه على تسعةِ أبنية، منها بناءٌ واحدٌ مطّردٌ، وهو فِعالٌ، والبواقي شاذّةٌ تُسمَع ولا يُقاس عليها. وبعضُها أكثرُ من بعض، وذلك لأنّهم أجروها مجرى الأسماء، ألا ترى أنّهم لا يكادون يستعملونها مع موصوفاتها، فلا يقولون: "رجلٌ عبدٌ"، ولا "رجلٌ شيخٌ"، ولو سمّيت رجلًا بصفة، لكان حكمُها حكمَ الأسماء". (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٣، ص ٢٥١).

وممّا حُمل على غلبة الاسمية على الوصف قولهم في جمع صاحب، "قَالَ أَبُو عَليّ: غلب غلَبة الْأَسْمَاء، وبَعُد عَن الْوَصْف، أَلا ترى أَنَّك لَا تَجِد الظّرْف والحالَ عَنهُ، فَصَارَ من بَاب لله درُّك فِي أَنّه قد غلب غَلَبَة الِاسْم، والى هَذَا ذهب سِيبَوَيْهٍ، وجمعُ الصاحب أَصْحَاب وصُحْبان وصِحاب وصَحابة وصِحابة، وأصاحِيب جمع أَصْحَاب. سِيبَوَيْهٍ: فَأَما أَصْحَاب فَمن بَاب مَا كُسِّر على غير بِنَاء واحده، وَأما صُحْبان فَلِأَنَّهُ قد غلب غَلَبَة الْأَسْمَاء، فَأجرى فِي التكسير مجْرى حاجر وحُجْران؛ لِأَنّ فَاعِلاً اسْماً مِمَّا يكسّر على فُعْلان كثيراً". (ابن سيده، ١٩٩٦، ج٣، ص٤٢٩).

إنّ الغَلَبَة في تفسير أبنية الجمع باب غنيّ بالأمثلة والشواهد، وقد عرج صلاح الدين الزعبلاوي على قسم كبير من جمع الصفات الغالبة في كتابه دراسات في النحو، وفصّل القول فيها تفصيلاً نجد معه مندوحة عن تكراره هنا. والذي يبدو من الأمثلة التي كانت الغَلَبَة

علّة في توجيهها أنّ هذه الاستعمالات من باب الغَلَبَة الاستعماليّة التي يشيع فيها استعمال الوصف في الأعلام فيأخذ أحكامه أو بعضاً منها.

إنّ اتّساع استعمال الصفات في تسمية الأعلام أسهم في شيوع هذه الغَلَبَة ودورانها في المصادر اللغويّة، ناهيك عن أنّ هذه الصفات تذكر دون موصوف مما يتيح لها أدواراً نحويّة تضعها في دائرة الاسمية وظيفياً، لا سيما أنّها أصلا في تقسيم الكلام تقع في هذه الدائرة، فالعرب قالوا أقسام الكلام: اسم وفعل وحرف، ولم يجعلوا الصفات صنفاً قائمًا بذاته، إلّا عند بعض المحدثين وهذا جعل غلبتها في الاستعمال الاسميّ ظاهراً، ولهذا أخذت أحكام الأسماء.

٣- علّة الغَلَبَة في التذكير والتأنيث:

كانت علّة الغَلَبَة حاضرة في باب التذكير والتأنيث، وقد حظي موضوع التغليب في المذكر والمؤنث باستقصاء قيّم من الحموز في كتابه (ظاهرة التغليب في العربية). (الحموز، ١٩٩٣، ص ٦٧-١١٤)، وفي هذا البحث سيكون النظر في المسألة بعيداً عن ظاهرة التغليب التي تتبّعها الحموز، وسأقتصر على علّة الغَلَبَة في توجيه البنية تذكيراً أو تأنيثاً. فقد كانت علّة الغَلَبَة حاضرة في تعليل تذكير بعض الألفاظ أو تأنيثها، ففي بَاب أَسمَاء الْأَرْضين، فقد ذهب العلماء إلى أَنّ "الأَصْل فِي أَسمَاء الْبلدَانِ التَّأْنِيث، لغلبته عَلَيْهَا فِي كَلَامهم، وَإِنَّمَا يُذكّر بَعْضهَا، وَقد ذكرنَا مَا يذكّر مِنْهَا، وَإِنَّمَا سَاغَ فِيهَا هَذَا، لِأَنّ تأنيثها لَيْسَ بحقيقي، وَإِنَّمَا تؤنّث إِذا ذهب بهَا مَذْهَب الْبُقْعَة والبلدة، فَلَمَّا كَانَت الْبلدَانِ كلهَا يسوغ فِيهَا هَذَانِ التقديران، جَازَ أَن يذكّر وَيُؤَنّث، وَاعْلَم أَنّ مَا غلبَ فِي كَلَامهم تذكيره يجوز تأنيثه، على مَا ذكرنَا، إِذا قدر مؤنثاً لم ينْصَرف، وَكَذَلِكَ مَا غلبَ عَلَيْهِ فِي كَلَامهم التَّأْنِيث جَازَ أَن يذكّر، على أَن يُرَاد بذلك الِاسْم الْمَكَان والبلد فَيصْرف".) ابن الوراق، ١٩٩٩، ص ١٧٠).

وقد علّل العلماء غلبة التأنيث على أسماء الأماكن بعلل نلخصها نقلاً عن ابن الوراق في علله، وهي: (ابن الوراق، ١٩٩٩، ص ١٧١):

- أنّ أسماء الأماكن نقصت عَن حكم الْأَسْمَاء، فصَارَت مضارعة للتأنيث، إِذْ كَانَ التَّأْنِيث أنقص حكماً من حكم التَّذْكِير.

- أَنّ الْبَلَد لما كَانَ اسْماً لأماكن كَثِيرَة، شابه الْجمع، إِذْ كَانَ مُشْتَمِلًا على أشخاص كَثِيرَة، فَمن حَيْثُ أنّث الْجمع أنّث أَسمَاء الْبلدَانِ.

- الحمل على معنى الدار؛ لأنّ الْبَلَد حين خُصّ ببيئة مَخْصُوصَة تخَالف بهَا غَيره من الْبلدَانِ، جرى مجْرى الدَّار، للحاجة إِلَيْهِمَا للإقامة فيهمَا وَالسُّكْنَى، ولمّا كَانَ الْغَالِب على الدَّار التَّأْنِيث، وَجب أَيْضا أَن يغلب التَّأْنِيث على الْبلدَانِ.

إنّ التذكير والتأنيث يترتّب عليه أحكام نحويّة من حيث الصرف والمنع منه، وله أحكام صرفيّة تتّصل بالجمع والنّسب والتّصغير، فثمّة أماكن غلب عليها التذكير وأخذت أحكام المذكر اللغويّة، ومنها لفظة (وَاسِط) فقد غلب عَلَيْهِا التَّذْكِير. (ابن الوراق، ١٩٩٩، ص ١٧١). وبرزت علّة الغَلَبَة في توجيه استعمالات أسماء القبائل نحو ثَقِيف: أَبُو حَيّ من الْعَرَب، وَقد يكون يراد بِهِ اسْم للقبيلة، وَالْأول أكثر. "أما قَوْلهم: هَذِه ثَقِيف، فعلى إِرَادَة الْجَمَاعَة، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِك: لغَلَبَة التَّذْكِير عَلَيْهِ، وَهُوَ مِمَّا لَا يُقَال فِيهِ: من بني فلَان، وَكَذَلِكَ كلّ مَا لَا يُقَال فِيهِ: من بني فلَان، التَّذْكِير فِيهِ أغلب كَمَا تقدم فِي: مَعد، وقريش". (ابن سيده، ٢٠٠١، ج٦، ص ٣٥٧).

وعند الرجوع إلى كتاب سيبويه للتحقق من غلبة التذكير والتأنيث نجد أنّ الحمل على المعنى حاضر في تحديد الجنس، فسيبويه أجاز التذكير والتأنيث في هذه الحالات يقول:" غير أنّه قد يجيء الشيء يكون الأكثر في كلامهم أن يكون أباً، وقد يجيء الشيء يكون الأكثر في كلامهم أن يكون اسماً للقبيلة. وكلٌّ جائز حسن. فإذا قلت: هذه سدوس، فأكثرهم يجعله اسماً للقبيلة. وإذا قلت: هذا تميمٌ فأكثرهم يجعله اسماً للأب. وإذا قلت: هذه جذام فهي كسدوس. فإذا قلت: من بني سدوسٍ فالصرف، لأنَّك قصدت قصد الأب"(سيبويه، ١٩٨٨، ج٣، ص ٢٤٩). ويبدو أنّ قوله:(يكون الأكثر في كلامهم) وجه من الغَلَبَة الاستعماليّة التي نحن بصددها في هذه الدراسة.

لقد كانت الغَلَبَة علّة حاضرة في تفسير ما حقّه أن يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، ومن ذلك الذَّبِيحة وهي الشَّاةُ الْمَذْبُوحَةُ. وَقالوا : شَاةٌ ذَبِيحة، وذَبِيحٌ، وَكَذَلِكَ النَّاقَةُ، فهي بمعنى مَفعول، وهذا بناء يستوي فيه التذكير والتأنيث مثل أسير، وقتيل، "وإنّما جاءَت ذَبِيحَةٌ بِالْهَاءِ لِغَلَبَةِ الِاسْمِ عَلَيْهَا؛ قَالَ الأَزهري: الذَّبِيحَةُ اسْمٌ لِمَا يُذْبَحُ مِنَ الْحَيَوَانِ، وأُنّث لأَنّه ذَهَبَ بِهِ مَذْهَبَ الأَسماء لَا مَذْهَبَ النَّعْتِ، فإِن قُلْتَ: شَاةٌ ذَبيحٌ أَو كَبْشٌ ذَبِيحٌ أَو نَعْجَةٌ ذَبِيحٌ لَمْ تَدْخُلْ فِيهِ الْهَاءُ؛ لأَنّ فَعِيلًا إِذا كَانَ نَعْتًا فِي مَعْنَى مَفْعُولٍ يذكَّر، يُقَالُ: امرأَة قَتِيلٍ وكفٌّ خَضِيبٍ؛ وَقَالَ الأَزهري: الذَّبِيحُ الْمَذْبُوحُ، والأُنثى ذَبِيحَةٌ وإِنّما جَاءَتْ بِالْهَاءِ لِغَلَبَةِ الِاسْمِ عَلَيْهَا". (ابن منظور، ١٩٩٣، ج٢، ص٤٣٦).

وهذا الحكم يمكن أن ينطبق على النطيحة، فقد ذكر الأَزهري: أنّ النَّطِيحة فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ؛ الشَّاةُ المَنْطوحة، وأُدخلت الْهَاءُ فِيهَا؛ لأَنّها جُعِلَتِ اسْمًا لَا نَعْتًا، أي غلب الاسم عليها في الاستعمال؛ وهذا ما سبقهم إليه الْجَوْهَرِيُّ بقوله: إِنّما جَاءَتْ بِالْهَاءِ لِغَلَبَةِ الِاسْمِ عَلَيْهَا، ومثل ذلك الفَريسة والأَكِيلة والرَّمِيَّة (ابن منظور، ١٩٩٣، ج٢، ص٥٢١). وكذلك الأَكِيلَة وهِيَ الرأْس الَّتِي تُنْصب للأَسد أَو الذِّئْبِ أَو الضَّبُعِ يُصاد بِهَا، ودَخَلَتْهُ الْهَاءُ وإِن كَانَ بِمَعْنَى مُفَعْوِلَةٍ لِغَلَبَةِ الِاسْمِ عَلَيْهِ. (ابن منظور، ١٩٩٣، ج١١، ص ٢١).

إنّ التّذكير والتّأنيث باب يتجاوز البنية الصّرفيّة إلى أحكام نحويّة تترتّب عليه، لا سيّما في مسألة المطابقة وعدمها في العدد والمعدود، وهذا باب نحويّ لا نريد التفصيل فيه هنا، فهو ميدان بحث آخر إن شاء الله، ونضرب عليه مثالاً واحداً فقط للتوضيح، فمِمَّا غَلَب عَلَيْهِ التأنيثُ ولم يُعْرَف فِيهِ التذكيرُ قولهم: ثَلاثُ أَعْقُبٍ، غَلَب عَلَيْهِ التأنيثُ، وَلم يَقُولُوا: ثلاثة أعْقُب. (ابن سيده، ٢٠٠١، ج٥، ص ٥٧). وهذا ينطبق على ما يندرج تحت باب غلبة التذكير أيضاً؛ فيكون العدد مخالفاً للمعدود بسبب الغَلَبَة الاستعماليّة، وليس لاعتبار الجنس الأصلي.

إنّ الغَلَبَة الاستعماليّة برزت في تبرير منع صرف ما سمّي من الذكور بأسماء الإناث، فلو "سمّيت رجلًا بـ زينب، وسعاد، لم تصرفهما أيضًا، لغلبةِ التأنيث على الاسم، فكذلك لو سمّيته بـ عَناق، لكان حكمُه حكمَ سعاد في غلبة التأنيث، فلا ينصرف". (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج١، ص١٩٦).

وبرزت أيضًا الغَلَبَة الاستعماليّة في التذكير والتأنيث في لفظ ذراع فهو فِي الأَصْل مؤنث، وغلب اسْتِعْمَاله قبل العلمية مُذكّرًا، فَصَارَ لغَلَبَة الِاسْتِعْمَال كالمذكر في الأَصْل، ولو سميت بِهِ رجلاً يصرف لغَلَبَة تذكيره قبل أن يستعمل في العلمية، وَلَو سمينا مُذَكّر بِوَصْف الْمُؤَنَّث الْمُجَرّد من علامة التأنيث نحو: حائض وطامث وظلوم وجريح فالبصريون يصرفون رُجُوعا إِلَى تَقْدِير أَصَالَة التَّذْكِير؛ لِأَنّ تِلْكَ أَسمَاء مذكرة وصف بهَا الْمُؤَنَّث. (السيوطيّ، ٢٠٠٩، ج١، ص١٢٣).

إنّ الذي يعنينا هنا هو الأحكام الصّرفيّة وليست النّحويّة وإن كان المستويان لا ينفصلان في التّحليل اللغويّ؛ فالتذكير والتأنيث يستندان إلى علّة الغَلَبَة في تفسير ما ترتّب على اللفظ من أحكام من حيث التثنية والجمع والتصغير والنّسب، والغَلَبَة البارزة في هذا الباب غلبة استعمالية، لأنّ الغَلَبَة التّحقيقيّة تبدو في وجود علامة تميّز المذكر من المؤنث، أو وجود قرينة لغوية أو سياقيّة في حال توافرت علامة تأنيث في لفظ مذكر مثل طلحة وحمزة وعبيدة.

٤- علّة الغَلَبَة في بابي النّسب والتصغير:

توجد مسائل لغويّة في باب النّسب اتّخذ العلماء من علّة الغَلَبَة مدخلاً لتفسيرها، ومن ذلك أنّ حكم اسم الجمع، والجمع الغالب، والمسمَّى به، حكم الواحد في باب النّسب؛ فننسب إلى قوم: قوميّ، وفي اسم الجنس، تقول في تمر: تمريّ، وتقول في الأنصار: أنصاريّ؛ لأنّه غلب على قوم بأعيانهم؛ وكذلك النّسب إلى كلاب وأنمار، اسمي قبيلتين: كلابيّ وأنماريّ، ومنه: المدائنيّ، في النّسب إلى المدائن، وهو بلد بعينه. (ابن عقيل، ط١، ١٩٨٥، ج٣،

ص٣٧٩). فهذه الألفاظ فيها غلبة استعمالية ارتقت بها إلى مستوى المفرد في استحقاقها النّسب على ما هي عليه دون إعادتها إلى المفرد ثمّ النسب إليها حسب القياس المطّرد.

هذا ما أشار إليه ناظر الجيش والشاطبيّ والسيوطي وغيرهم من حيث حكم اسم الجمع والجمع الغالب أو المسمى به حكم الواحد في النّسب، والذي يعنينا منها الجمع الغالب الذي بسبب شيوعه وغلبته في الاستعمال يعامل معاملة المفرد في النّسب، ومن الجمع الغالب: الأنصار الذي جرى مَجرى العلم، ومعنى قوله: الغالب، أنّه غلب على قبائل بأعيانهم، فهذا ينسب إليه بلفظه .(ناظر الجيش، ٢٠٠٨، ج٩، ص ٤٧٣). والسبب في ذلك أنّه جرى في فلك علّة الغَلَبَة من حيث أحكامه الصّرفيّة، وعلى هذا يمكن أن نقيس ما ينسبُ إليها مجموعاً على لفظه في الاستعمالات اللغويّة نحو طلابيّ، والدُّوليّ، ولعلّ شيوع هذا النسب العائد إلى الغَلَبَة هو ما دفع مجمع اللغة بالقاهرة إلى إجازته، إذ يرى المجمع أن يُنْسَب إلى لفظ الجمع عند الحاجة، لذلك يجوز أن تقول في النسبة إلى البساتين والدُوَل والحقوق والأنصار: بساتينيّ ودُوَلِيّ وحقوقيّ وأنصاريّ، لتجنُّب اللبس، وبيان أنّك تريد النسبة إلى الجمع، لا إلى المفرد.(ابن عقيل، ، ١٩٨٥، ج٣، ص٣٧٩).

ومن مظاهر التعليل بالغَلَبَة في بنية الاسم المنسوب ما ذكره العلماء من غلبة استعمال طُهَيَّةُ: قَبيلَة، بصيغة التّصغير فجاء النّسَب إِلَيْهَا: "طُهَوِيٌّ وطُهْوِيٌّ وطَهَوِيٌّ وطَهْوِيٌّ، وَذكروا أَنّ مكبره طَهْوَة، وَلَكنهُمْ غلب استعمالهم لَهُ مُصَغرًا، وَهَذَا لَيْسَ بِقَوِي' وهذا ما ذكره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في (مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، ص١٣٤).

إنّ هذا يمكن أن ينطبق على تصغير لفظة(كُثيّر) اسم شخص، وَقد غلب عَلَيْهِ لفظ التصغير (ابن سيده، ٢٠٠٠. ج٦، ص ٧٩٤)، وعليه يمكن أن نحمل النسب إلى: عُبيد، وكُميت، ودُريد، لأنّها أعلام استقر استعمالها مصغرة، فلا يُبحث لها عن مكبّر عند النّسب إليها، وربما ينسحب ذلك على أبنية صرفيّة أخرى نحو سُوَيداء الْقلب لغَلَبَة التصغير عليها. (ابن سيده، ١٩٩٦. ج٥، ص ٤٩). ففي هذه الألفاظ وغيرها مما استعملت مصغرة خالفت القياس في النّسب، فنسب إليها على لفظها بسبب غلبة الاستعمال عليها مُصغرة، وكلّ ذلك يدخلها في دائرة الغَلَبَة الاستعماليّة.

وتبرز علّة الغَلَبَة في باب النّسب في تفسير إبدال الألف واوًا فما كَانَ آخِره ألفاً من الأسماء الثلاثية، تُبدل أَلفه واوًا، في باب النّسب، سواء كانت الألف منقلبة من يَاء أَو من وَاو، نحو: قفا: قفويّ، ورحَى: رحويّ، وعلّل العلماء ذلك بأنّ الألف تقرب من الْيَاء، والإمالة قد تدْخلهَا، فَتَصِير إِلَى الْيَاء، فلو أبقوا الألف على حالها دون إبدال، لأدّى ذلك إلى اجتماع ثَلَاث ياءات، "وَذَلِكَ أَنّ الْألف سَاكِنة، وَالْيَاء الأولى سَاكِنة، وَالْجمع بَين ساكنين فِي كَلَامهم غير مُسْتَعْمل، إِلَّا أَن يكون الأول حرف مد، وَالثَّانِي مشدداً، فَلَمَّا عوض بياء النِّسْبَة مَا

ذكرنَا، أجروا الْألف مَعَ يَاء النِّسْبَة مجْرى ساكنين لَيْسَ أَحدهمَا حرف مد، فَوَجَبَ قلب الْألف إِلَى حرف يَتَحَرَّك فِيهِ، ليزول الْجمع بَين ساكنين، وَكَانَت الْوَاو غالبة على الْيَاء فِي هَذَا الْبَاب".) ابن الوراق، ١٩٩٩، ص ٥٣٥).

إنّ هذه الغَلَبَة لها ما يسوّغها صوتياً في إبدال الألف واوًا؛ لأنّ الواو تمنع توالي الياءات مع الكسر في مثل هذه الألفاظ، نحو: قفويّ، وفتويّ، فالإبدال وسيلة للتخلّص من توالي الأمثال، زيادة على ما يمكن أن يحصل من تغيير في البنية لو قلبت الألف ياء؛ فتصبح: فتييّ، وهذا ما يؤدي إلى الحذف الذي قد يُفضي إلى اختلال البنية ودلالتها على النّسب، ومن هنا برزت غلبة الواو في الاستعمال في تغييرات بنية النسب، لتكون تُكأة لمنع توالي الأمثال وقبول حركة الكسر التي يقتضيها التغيير الفنولوجي في حال النّسب إلى هذه الألفاظ.

أمّا باب التصغير فتوجد فيه مسائل صرفيّة متفرقة برزت فيها علّة الغَلَبَة في تحليل بعض الألفاظ، ومنها عدم جواز تصغير الاسم العامل عمل الفعل لغلبة شبه الفعل عليه، فكما لا يصغّر الفعل لا يصغّر مشبهة، ويلزم منه عدم جواز تصغير المصدر العامل عمل الفعل. (الرضي، ١٩٧٥، ج ١، ص٢٩٢).

ومن ذلك أيضاً ما سبق إليه المبرّد من القول في حكم تصغير مَا كَانَ على حرفين وَلَا يُدرى مَا أَصله الَّذِي حذف مِنْهُ، "فإِنَّ حكمه أَن تثبت فِيهِ الياءُ؛ لأنّ أَكثر مَا يحذف من هَذَا الياءُ وَالْوَاو، والياءُ أَغلب على الْوَاو من الْوَاو عَلَيْهَا، فإِنّما الْقيَاس على الأَكثر، فَلَو سمّينا رجلاً (بإِنْ) الَّتِي للجزاءِ ثمَّ صغَّرناها لقلنا: أُنيّ وَكَذَلِكَ (أَنْ) الَّتِي تنصب الأَفعال، فإِن سمّينا (إِن) المخفَّفة قُلْنَا أُنيْن".) المبرّد، ١٩٩٤، ج١، ص ٢٣٣).

إنّ هذه الغَلَبَة الاستعماليّة التي بيّنها المبرّد نجد لها مسائل في باب التصغير، فقد برزت الغَلَبَة الاستعماليّة في تفسير حذف الهمزة فيما كان مهموزاً في الأصل، والتصغير يعيد اللفظ إلى أصله، فكان حقّ الهمزة أن تثبت في التصغير على هذا القياس، ولكنّها حذفت في لفظة نبيّ وبريّة من برأ، وصغّرت على (نُبيّ) و(بُريّة) لغلبة حذف الهمزة على هذا اللفظ، وهذه مسألة نصّ عليها الرضي في قوله: "وكذا النبيّ أصله عند سيبويه الهمز، لقولهم تنبأ مسيلمة، فخفّفت بالإدغام كما في بُريّة، فكان قياس التصغير نُبَيِّئ، قال سيبويه: لكنّك إذا صغرته أو جمعته على أفعلاء كأنبياء تُركت الهمزة؛ لغلبة تخفيف الهمزة في النبي، فتقول في التصغير: نُبَيٌّ بياءين على حذف الثالث، كما في أُخَيّ".(الرضي، ١٩٧٥، ج١، ص٢١٢).

إنّ هذه الأمثلة التي اجتزأت بها عن التفصيل خشية الإطالة، تدلّ بجلاء على أهمية علّة الغَلَبَة في تفسير البنى الصّرفيّة، وتكشف موقف علمائنا من الاستعانة بهذه العلّة في تسويغ الاستعمالات اللغويّة وتوجيهها، وتبرز الفرق الجلي بينها وبين ظاهر التغليب التي أكثر العلماء من التصنيف فيها، وتدلّ على مدى شيوع هذه العلة في التفكير اللغويّ عند العلماء العرب الذين أدركوا دقائق الأمور وهم يفسّرون الاستعمالات اللغويّة، ويحللون البنى الصرفيّة للألفاظ.

الخاتمة:

يمكن إجمال نتائج البحث بما يأتي:

١- بيّن البحث أنّ الغَلَبَة علّة لغويّة تعني الهيمنة او السيطرة أو الشيوع في الاستعمال وهي علّة تخالف ظاهرة التغليب في أغلب المسائل اللغويّة التي عُللت بها.

٢- أوضح البحث مدى استعمال العلماء لعلّة الغَلَبَة في الدرس اللغويّ منذ مرحلة مبكرة عند سيبويه ومن جاء بعده من العلماء، وكشفَ تطوّر استعمالها في التعليل اللغويّ عندهم، واظهر أن هذا الشيوع لم يشفع لهذه العلة بنصيب وافر من الدّراساتِ المعاصرةِ إذا ما استثنينا الدراسات المتعلقة بظاهرة التغليب.

٣- بيّن البحث أنّ علّة الغَلَبَة نوعان: الغَلَبَة التّحقيقيّة؛ وهي أَن يسْتَعْمل اللَّفْظ أَولاً فِي معنى ثمَّ ينْتَقل الى آخر نحو: الصّعِق. وَالغَلَبَة التقديرية: وتعني أَن لَا يسْتَعْمل اللَّفْظ من ابْتِدَاء وَضعه فِي غير ذَلِك الْمَعْنى.

٤- برزت علّة الغَلَبَة الاستعماليّة في جلّ المسائل التي تدور في فلك الغَلَبَة، وهي مظهر من شيوع الاستعمال وكثرته، غير أنّ العلّة التّحقيقيّة النابعة من قوة الأصوات كانت حاضرة في المسائل الصّرفيّة بوضوح.

٥- لقد أغفلت معجمات المصطلحات النّحويّة الحديثة تعريف مصطلح الغَلَبَة وبيان مفهومه واكتفت بتعريف ظاهرة التغليب في العربيّة، على الرغم من الفرق البيّن بينهما وهو أنّ الغلبة تعني هيمنة عنصر لغويّ في البنية الصّوتية أو الصرفيّة أو النحويّة على العناصر الأخرى، إمّا غلبة تحقيقيّة بسبب القوة والهيمنة، أو غلبة استعمالية نابعة من الشيوع، أمّا التغليب فيعني ترجيح أحد المعلومين على الآخر وإطلاقه عليهما، وعدّه العلماء نوعاً من المجاز اللغويّ.

٦- أوضح البحث أنّ الغلبة علّة لغويّة نابعة من سيطرة عنصر لغويّ حقيقة أو استعمالاً، أمّا التغليب فهو ظاهرة لغويّة اجتماعيّة، فيها قدر من المجاز اللغويّ، وليس من الضروريّ أن يستند التغليب إلى القوة والهيمنة في تسويغه كقولهم : القمران، للشمس والقمر.

٧- تفاوتَ العلماء في الأخذ بعلّة الغَلَبَة في تفسير الاستعمالات وتسويغها، فمنهم من كانت مسائلها عنده محدودة، ومنهم من توسّع في استعمالها، وكذلك تباينوا بين القول بالقياس في مسائلها أو الاكتفاء بالسماع فيها.

٨- بينت الدراسة أنّ العلماء استعملوا علّة الغَلَبَة في تفسير الاستعمالات اللغويّة الصّرفيّة في مسائل منها: تفسير الزيادة الصّرفيّة التي استند فيها العلماء على الغَلَبَة في معرفة الأصل والمزيد، وكذلك إبراز بعض التغييرات الصّرفيّة في بنية الكلمة في بابي النّسب والتّصغير خضوعاً لعلّة الغَلَبَة.

٩- وفي باب الجمع وتفسير مجيء بعض الصيغ على هذا الوجه كانت علة الغلبة ظاهرة في تفسير جمع الصفات، فمناط التكسير يعود إلى غلبة الاستعمال والشّيوع، فقد تُكسَّر الصفة لغَلَبَة الاسميّة، وإذا قلّ استعمالُ الصّفة مع الموصوف، وكثر إقامتُها مُقامه، غلبت الاسميّةُ عليها، وقوي التكسير فيها، وهذا ما يعلل بعض الجموع التي أدخلها العلماء في دائرة السماع.

١٠- كشفت الدراسة أنّ الغَلَبَة قد تكون للواو أو الياء في بنية الكلمة، حسب السّياقات اللغويّة للاستعمال، وأنّ غلبة الاسمية والفعلية كانت حاضرة في تفسر التّصغير، وثمّة حضور للغلبة في تعليل مسائل من باب النّسب تستند إلى معطيات فنولوجيّة تتعلق بقوة الأصوات، لا سيما في صوتي الواو والياء وغلبة كلّ منهما في سياقات لغويّة خاصة.

١١- إنّ شيوع هذه العلّة في الدّرس اللغويّ يحتاج إلى تخصيص دراسة موسّعة لها تبيّن أبعادها ومظاهرها في اللغة العربيّة في المستويات اللغويّة الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة والدّلاليّة.

المراجع والمصادر:

١. الأنباري، أبو البركات (٢٠٠٣)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين. ط١، المكتبة العصريّة، القاهرة.

٢. التهانوي، محمد (١٩٩٦)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.

٣. ابن جنّي؛ أبو الفتح عثمان (١٩٨٦)، الخصائص، ط٣، تحقيق: محمد علي النجّار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،

٤. ابن جنّي؛ أبو الفتح عثمان (٢٠٠٠)، سرّ صناعة الإعراب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥. ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٩٨٨)، اللمع في العربية، ط١، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمّان.

٦. ابن جنّي؛ أبو الفتح عثمان (١٩٩٩)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ط١، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.
٧. الحريري، القاسم بن علي (٢٠٠٥)، مُلحة الإعراب، ط١، دار السلام، القاهرة.
٨. حسن، عباس (د ت)، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة عشرة.
٩. الحمد، منيرة (١٩٩٥)، التّغليب في اللغة العربيّة، مجلة الدارة، دارة الملك عبدالعزيز، مج١، ع٣، ١٩٩٥، ص ١٨١ – ١٩٩.
١٠. الحموز، عبدالفتاح (١٩٩٣)، ظاهرة التغليب في العربيّة، ظاهرة لغوية اجتماعية، ط١، عمّان.
١١. الحموز، عبدالفتاح (١٩٨٦)، ظاهرة القلب المكاني في العربيّة، ط١، دار عمار، مؤسسة الرسالة، ط١.
١٢. أبو حيان، محمد (١٩٩٨)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط١، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٣. أبو حيان، محمد (١٩٩٨)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،ط١، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من١إلى ٥)، وباقي الأجزاء دار كنوز إشبيليا.
١٤. الرضي، نجم الدين (١٩٧٥)، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب ت:١٠٩٣هـ، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت.
١٥. الرماني، علي (١٩٩٨)، شرح كتاب سيبويه، جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.
١٦. الزعبلاوي، صلاح الدين (د ت)، دراسات في النّحو. د ت، موقع اتحاد كتاب العرب، دمشق.
١٧. الزمخشري، جار الله (١٩٩٣). المفصّل في صنعة الإعراب، ط١، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت.
١٨. ابن السّراج، محمد (١٩٨٦)، الأصول في النّحو، ط١، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٩. السهيلي، عبد الرحمن (١٩٩٢)، نتائج الفكر في النَّحو، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٠. سيبويه، عمرو (١٩٨٨)، الكتاب، ط٣، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٢١. ابن سيده، علي (٢٠٠٠)، المحكم والمحيط الأعظم، ط١، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت.
٢٢. ابن سيده، علي (١٩٩٦)، المخصص، ط١، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٣.السيرافي، أبو سعيد (٢٠٠٨)، شرح كتاب سيبويه، ط١، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٤.السيوطيّ، جلال الدين (١٩٨٩)، الاقتراح في أصول النّحو وجدله، ط١، حقّقه وشرحه: محمود فجال، وسمّى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق.
٢٥.السيوطيّ، جلال الدين (د ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط١، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
٢٦.الشاطبي، أبو إسحق (٢٠٠٧)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة، ط١، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.
٢٧.ابن الصائغ، محمد (٢٠٠٤). اللمحة في شرح الملحة. ط١، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
٢٨.الصاعدي، عبدالرزاق (٢٠٠٠)، المثنى التغليبي و تراث العربية فيه، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل، الرياض، مج٢، ع٣، ص١٢-١٠١.
٢٩.الصبان، محمد (١٩٩٧)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٠.الطويل، السيد رزق (١٩٨٣)، ظاهرة التّغليب في اللسان العربي ومواقعها في القرآن الكريم، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، ع ٦، ص ١-٦٥.
٣١.عبدالحميد محمد (٢٠١٦)، قواعد تغليب المذكر والمؤنث في القرآن الكريم: نماذج مختارة، مجلة كلية القرآن الكريم، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، ع٧، ص.336 – 308
٣٢.الجنديّ، عبدالسميع (٢٠١٨)، التّغليب بين البلاغيين والنحاة: الموقع والدلالة، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، جامعة كفر الشيخ – كلية الآداب، ع١٥، مج٤، ص ١٨٠٩ – ١٨٢٩.
٣٣.العسكري، أبو هلال (١٩٩٧)، الفروق اللغوية، ط١، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
٣٤.ابن عصفور، علي (١٩٧٢)، المقرّب، ط١، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، بغداد.
٣٥.ابن عقيل، عبد الله (١٩٨٠)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط٢٠، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة.
٣٦.العكبري، أبو البقاء (١٩٨٦)، التبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، ط١، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي.
٣٧.ابن فارس، أحمد (١٩٩٧)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط١، منشورات محمد علي بيضون، بيروت.

٣٨.الفارسيّ، أبو علي (١٩٦٩)، الإيضاح العضدي، ط١، تحقيق: حسن فرهود.
٣٩.الفارسيّ، أبو علي (١٩٩٠)، التعليقة على كتاب سيبويه، ط١، تحقيق: عوض بن حمد القوزي.
٤٠.الفراهيدي، الخليل (١٩٨٥)، معجم العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهجرة، إيران.
٤١.ابن قيم الجوزية، برهان الدين (١٩٥٤)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ط١، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض.
٤٢.الكفوي، أبو البقاء (١٩٩٨)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، ط٢، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٤٣.اللبدي، محمد (١٩٥٨)، معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان، عمّان.
٤٤.ابن مالك، جمال الدين (١٩٩٠)، شرح تسهيل الفوائد، ط١، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
٤٥.ابن مالك، جمال الدين (١٩٩٠)، شرح تسهيل الفوائد. ط١، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
٤٦.المبرّد، أبو العباس (١٩٩٧). الكامل في اللغة والأدب، ط٣، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.
٤٧.المبرّد، أبو العباس (١٩٩٤)، المقتضب، ط١، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
٤٨.محروس، أشرف، (٢٠١٧)، قضايا التّغليب بين اللغويين والنحاة: دراسة في ضوء علم اللغة الاجتماعيّ، مجلة كلية الآداب، جامعة السويس، ع٩، ٢٠١٧، ص٢٥٣ – ٣٢٤.
٤٩.ابن منظور، جمال الدين (١٩٩٣)، لسان العرب. ط٣، دار صادر، بيروت.
٥٠.ناظر الجيش، محمد (٢٠٠٨)، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ط١، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة.
٥١.العتيبي، نايف (٢٠٢١)، أسلوب التّغليب في القرآن الكريم: دراسة تطبيقية من خلال تفسير البحر المحيط لأبي حيان، مجلة تبيان للدراسات القرآنية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع٤٠، ص١٥٥ – ٢٠٦.
٥٢.النجار، محمد (٢٠٠١)، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥٣.ابن هشام، جمال الدين (١٩٦٤)، شرح قطر الندى وبل الصدى، ط١١، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة.
٥٤.ابن هشام، جمال (٢٠١٩)، حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، دراسةً وتحقيقًا، تحقيق: جابر السريّع، رسالة دكتوراه، نوقشت وأجيزت في الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، ص١–٥٧١.

٥٥.وحيد الدين، طاهر (٢٠١١)، الغَلَبَة والتّغليب في البنية والتركيب. مجلة كلية الآداب، جامعة أسيوط، ع ٧٣، ص ٢٤١ – ٢٧٣.

٥٦.وحيد الدين، طاهر (٢٠١٣)، مكونات النظرية اللغويّة بين الدراسة والتطبيق، ط١، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة.

٥٧.ابن الوراق، محمد (١٩٩٩)، علل النّحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض.

٥٨.ابن يعيش، أبو البقاء (٢٠٠١)، شرح المفصل للزمخشري، ط١، قدّم له إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.